

متمردو دارفور:

إن سكان دارفور وعلى الرغم أنهم من المسلمين في المقام الأول، إلا أن الممارسات تختلف اختلافاً كبيراً بين الثقافات الرعوية والزراعية. فالمزارعون الذين يعتبرون أنفسهم أفارقة فهم عادة أكثر تحرراً في ممارساتهم وعاداتهم، وغالباً ما ينظر إليهم على أنهم "أقل إسلاماً" من القبائل العربية. فقد أدى الجمع بين التهميش والقتال القبلي إلى تعزيز الاستقطاب العرقي في المجتمع الدارفوري حيث بدأت القبائل تعرف نفسها على أنها إما أفريقية أو عربية. كما ساهمت الظروف البيئية المتدهورة في تصاعد النزاع في دارفور.

بدأت قبائل دارفور في بداية الثمانينيات بتشكيل الميليشيات كآلية للتغلب على العنف المتزايد في المنطقة. حيث تم تكوين جيش تحرير السودان من هذه الجماعات. فوضع قادة جيش تحرير السودان أساساً لميليشيات الدفاع عن النفس التابعة لقبيلة الفور والتي تشكلت في العام 1988، ومن ثم اختفت في العام 1989. وفي أواخر التسعينات شكل هؤلاء القادة الذين كانوا يشعرون بالقلق إزاء عدم اتخاذ الحكومة السودانية إجراءات لمنع الهجمات في منطقة دارفور مع زعماء قبائل الزقاوة جبهة تحرير دارفور. غيرت هذه الجماعة اسمها لاحقاً إلى حركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان بعد أن شنت أولى هجماتها ضد الحكومة السودانية في فبراير / شباط 2003. وقد اتضح من المطالب العامة لحركة جيش تحرير السودان بأنها لا تقاوم من أجل تقرير المصير، بل من أجل المشاركة في السلطة و الثورة، وهو نصيب مشروع في العملية السياسية. فوجد جيش تحرير السودان العديد من الجهات الراعية عبر الحدود الخارجية، والتي تضيف بعداً آخر لمصطلح "الحرب الداخلية". زودت إريتريا منذ فترة طويلة عناصر المقاومة في دارفور بالأسلحة والدعم السياسي، في حين قدمت تشاد دعماً سلبياً في السماح لجيش تحرير السودان بالعمل من الأراضي التشادية. في عام 2003، قدمت الحركة الشعبية لتحرير السودان الدعم التدريبي لجيش تحرير السودان واستمرت في تقديم الدعم السياسي طوال محاولات عملية السلام المبكرة.

تعد حركة العدل والمساواة ثاني أكبر المجموعات المتمردة الأصولية التي تقاوم في. تم تأسيس حركة العدل والمساواة من قبل أتباع الترابي، رئيس البرلمان السوداني السابق. بعد انقلاب عام 1989، بدأ الرئيس البشير تطهير الحكومة من غير العرب. مما أدى إلى مزيد من القمع الحكومي لغير العرب، حيث قاد ذلك إلى احتجاجات عامة. تهدف حركة العدل والمساواة والتي تأسست بعد هذه الهجمات إلى تمثيل عادل للسودانيين غير العرب داخل الحكومة السودانية، و تدعم أيضاً تطبيق الشريعة الإسلامية. ساعد السياسيين العلمانيين الذين لم يجدوا استجابة تذكر من قبل القبائل وبفضل قيادة مؤلفة من أعضاء سياسيين سابقين في جيش تحرير

السودان، على التطور النظام السياسي لحركة العدل والمساواة في دارفور الذي يبدو أنه كان غير منظم. كانت القيادة السياسية لحركة العدل والمساواة تعمل في البداية خارج السودان، ولها مكاتب إدارية في باريس واسمرا، خلافاً لجيش تحرير السودان. تتكون القوات العسكرية التابعة لحركة العدل والمساواة أساساً من قبيلة الزغاوة. ووجدت الدعم الأجنبي من بعض مصادر جيش تحرير السودان، إريتريا وتشاد. تتخذ الحركة الشعبية لتحرير السودان من الجنوب مقراً لها، ويبدو أنها منظمة غير مسلمة في المقام الأول، وتتمتع بانتماء أقل من حركة العدل والمساواة ذات التوجه الإسلامي أكثر مما تفعل مع جيش تحرير السودان.

وفي شباط / فبراير 2003، بدأت مجموعات المتمردين التي تم نظمها حديثاً، تستهدف قوات الأمن التابعة للحكومة السودانية والميليشيات العربية في دارفور. في أبريل / نيسان 2003، هاجمت مجموعة قوة متمردة قاعدة الحكومة السودانية في مطار الفاشر، واهرجت النظام المركزي، وأظهرت مدى تنظيم التمرد وإملاكه للقدرات العسكرية. وبدلاً من تعزيز وحدات القوات المسلحة السودانية في المنطقة، تابعت الخرطوم ما أطلق عليه "مكافحة التمرد بطريقة أقل تكلفة". وقامت الحكومة رسمياً بتوسيع الميليشيات القبلية العربية "الجنجويد" في دارفور. وسرعان ما صاغت إستراتيجية مكافحة التمرد في مجموعات مختلفة من الجنجويد، وغارات القوات المسلحة، والغارات الجوية التي كانت موجهة عادة إلى القرى الأفريقية في جميع أنحاء دارفور.

د/الجهات الخارجية.

ما زال تقييم بيتر وودوارد في العام 1972م؛ لدور السودان في السياسة الإقليمية صحيحاً حتى اليوم.

"وان موقف السودان من الشرق الأوسط وأفريقيا ليس مسألة علاقات خارجية فحسب، بل يشتمل أيضاً على مشكلة أصعب تتمثل في هويته الذاتية. وقد شجع إمكانية الاتحاد مع مصر [في عام 1953] يوجه البلاد بربطها بالعالم العربي. وهذا في حد ذاته كان معنياً به الجنوبيين، ولكنهم واجهوا في فترة ما بعد الاستقلال سياسة الأسلمة، كما رأوا أن التبعية للشمال العربي، أنتج صراعاً مفتوحاً".

فمن الوهم الافتراض بأن هذه الصراعات لا تزال مقيدة بالحدود الجغرافية. إن دور السودان كدولة حدودية بين الدول العربية في شمال أفريقيا، وجنوب الصحراء الكبرى يعزز مجموعة ديناميكية ومتقلبة من العلاقات عبر الوطنية. وقد حافظت الحكومة السودانية باستمرار

يبين (الشكل 6) السكان المتأثرون في السودان , يتقدم النازحون واللاجئون داخلياً، ويحددون علاقات السودان مع جيرانه بطريقة عكس اتجاه عقارب الساعة المباشر ، بدءاً من ليبيا في الشمال الغربي، وإنتهاءً إلى مصر شمالاً.

تتشارك ليبيا مع السودان، في حدود 383 كيلومتر، وتشارك على نطاق واسع في السياسة المحلية السودانية. شجع الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي التعريب بين القبائل في دارفور، وكثير منهم اليوم هم الجنود المشاه "الجنجويد". كانت لليبيا في بعض الأحيان علاقات معادية ضد الحكومات الإسلامية في السودان وهو من السخرية بمكان فقدت ليبيا الدعم للجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض، حيث كان للقذافي اتصالات مشتركة مع جون قرنق. وفي عام 1984 هاجمت الطائرة الليبية من طراز "TU-22" محطة إذاعة

أم درمان، وكان من المفترض تفجيرها ، إلا انها لم تصب الهدف، ولكن تم قتل خمسة سودانيين واخرين في اعداد المفقودين . ولا تزال التوترات قائمة الى اليوم، لا سيما في ضوء العلاقات الليبية التشادية الغير مستقرة ، الجار المباشر للسودان من الناحية الغربية.

تقع حدود تشاد التي يبلغ طولها 1,360 كيلومتر مع السودان بشكل رئيسي على طول دارفور. وفي عام 1990 توترت العلاقات مع تشاد بشكل كبير على الرغم من انها كانت مستقرة إلى حد ما مع السودان، وتصاعدت الأزمة في دارفور. فقامت ميليشيات الجنجويد بغارات على مخيمات اللاجئين عبر الحدود التشادية ؛ وزعم أيضا أن القوات العسكرية التشادية تدعم وحدات حركة جيش تحرير السودان التي تضم مناطق آمنة ومعدات عسكرية. كما تدخل عدد من المنظمات غير الحكومية في دارفور عبر تشاد وقد تتعرض للمضايقات والهجوم على جانبي الحدود ، وهناك عدة قبائل أفريقية في دارفور لديها مطالبات قبلية بالأراضي في كلا البلدين، وخاصة الزغاوة، الرئيس التشادي ادريس ديبي هو نفسه من الزغاوة. وعلى الرغم من أن بيانات السياسة في انجمينا والخرطوم قد أعربت عن علاقات ودية، فإن العاصمتين لا يمكن فصلهما عن الواقع والعنف الجغرافي في دارفور، سواء على صعيد الحوار أو البعد الجغرافي.

تتقاسم جمهورية أفريقيا الوسطى مع السودان حدوداً يبلغ طولها 1,165 كيلومتر ، وهي حدود مفتوحة للغاية . أرسل السودان عدة وحدات عسكرية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في أوائل عام 2002 في إطار اتفاق ثنائي برعاية مجموعة دول الساحل والصحراء، وعلى الرغم من أن غالبية المناطق الواقعة على الجانب السوداني تسيطر عليها المجموعات المتمردة في جنوب السودان . حيث قام النظام السوداني بتعزيز علاقة تعاونية مع تلك الدولة؛ من أجل

استخدام هذا الإقليم كقاعدة لعمليات مضادة للحركة الشعبية لتحرير السودان في المستقبل، بالرغم من عدم وجود قوات سودانية في جمهورية أفريقيا الوسطى اليوم.

يسيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان على الكثير من الحدود التي يبلغ طولها 628 كيلومتر مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أرسل السودان مرة أخرى قوات عسكرية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكان آخرها في عام 1999؛ لدعم حكومة الرئيس لورين - ديزيريه كابيلا. أن سبب تعقيد العلاقات بين هذان البلدان؛ هو وجود مخيمات اللاجئين التي تضم ما يصل إلى 17,000 من جنوب السودان، بالقرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية أوغندا. وكان لأوغندا علاقة مماثلة مع السودان مثل تشاد، حيث قدم النظام في كمبالا الدعم للجيش الشعبي لتحرير السودان، في حين قدم نظام الخرطوم ملاذاً آمناً لأفراد جيش الرب للمقاومة، الذي أسسه القائد جوزيف كروني في عام 1988. وبعد فترة من قطع وإعادة العلاقات الدبلوماسية وتأسيسها بشكل متبادل، سمح السودان للوحدات العسكرية الأوغندية بمتابعة متمرد جيش الرب للمقاومة في الأراضي السودانية؛ وهذه المحاولة أطلق عليها اسم "عملية القبضة الحديدية". وكانت القوات إلى حد كبير فاشلة ولم توقف هجمات جيش الرب للمقاومة. ولا تزال العلاقات بين أوغندا والسودان مليئة بالتوترات؛ حيث توجد علاقات متضاربة على المستوى الداخلي للدول بين القادة العسكريين على كلا الجانبين، من إنكار وتأييد الدعم للمجموعات المتمردة المعارضة.

تعتبر العلاقات السودانية الكينية مستقرة إلى حد كبير؛ وذلك منذ استقلال كينيا في العام 1963 كما تعد الحدود اقصر بين البلدين إلى حد ما. ولكينيا مصلحة ثابتة في الحفاظ على التجارة مع السودان، حيث كان لها زمام المبادرة في المفاوضات التي تمت مراقبتها دولياً والتي أدت إلى اتفاق السلام الشامل في عام 2005، وعلى الرغم من أن البلدين يشتركان في سوق مواشي حدودية مشتركة، إلا أن الحكومة الكينية أوقفت شراء النفط السوداني على أساس أنها تساعد الجهود الحربية للنظام السوداني. ولا تزال كينيا تشارك بشكل وثيق في الرصد المستمر لعملية اتفاقية السلام الشامل وتنفيذ بروتوكولاتها، في حين تعمل أيضاً كمقر رئيسي للمنظمات غير الحكومية وبرامج المعونة الدولية العاملة في السودان.

تعد الحدود بين السودان وإثيوبيا وإريتريا منطقة ثنائية للتوترات. وقد دعمت إثيوبيا وإريتريا في الماضي الجيش الشعبي لتحرير السودان في محاولة لاحتواء تهديد متوقع للتوسع الإسلامي في السودان. وفي العام 1995، تورط السودان و بشكل علني في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك على يد مجموعة إرهابية مصرية في أديس أبابا. في العام 1997 بلغ الدعم الإثيوبي للجيش الشعبي لتحرير السودان ذروته؛ بعمليات مشتركة عبر الحدود

سمحت للجيش الشعبي لتحرير السودان بالسيطرة على عدة مدن حدودية في منطقة النيل الأزرق ، عندما اندلع الصراع بين إثيوبيا وإريتريا في عام 1998، ومع ذلك انتقلت إثيوبيا إلى تطبيع العلاقات مع الخرطوم فيما يتعلق بالعدو المشترك المتصور. لذلك فإن العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول تشكل نقطة محورية في المحيط الجيوسياسي الإقليمي حيث ينحدر جزء كبير من مياه النيل من الهضبة الإثيوبية ، وكذلك في دور جنوب السودان في النتيجة النهائية لاتفاق السلام الشامل.

تعتبر مصر الجارة الأهم للسودان، حيث تمتعت بالسيادة القانونية على السودان لمرتين : مرة تحت السيطرة العثمانية من 1820-1885، ثم مرة أخرى تحت الحكم الانجلو المصري . ولا تزال مصر تفكر في السودان كجزء من المساحة الخلفة لها. يعد النيل شريان الحياة في مصر، ويتدفق عبر السودان قبل الوصول إلى مصر مما يعقد الأمر. وقد هددت مصر مراراً باستخدام خيارات عسكرية واسعة النطاق في حال وجود تهديد لهذا الإمداد بالمياه. تاريخياً، دعمت مصر السودان الموحد، ولا تريد بلد آخر للتفاوض بشأن حقوق مياه النيل. ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل، سارعت مصر إلى إشراك حكومة جنوب السودان، حيث دفعت الكثير من تكاليف استئناف العمل على قناة جونقلي في جنوب السودان. ولا تزال علاقة مصر بالسودان عاملاً أساسياً في أي معادلة قد تؤدي إلى سلام مستقر في جنوب السودان.

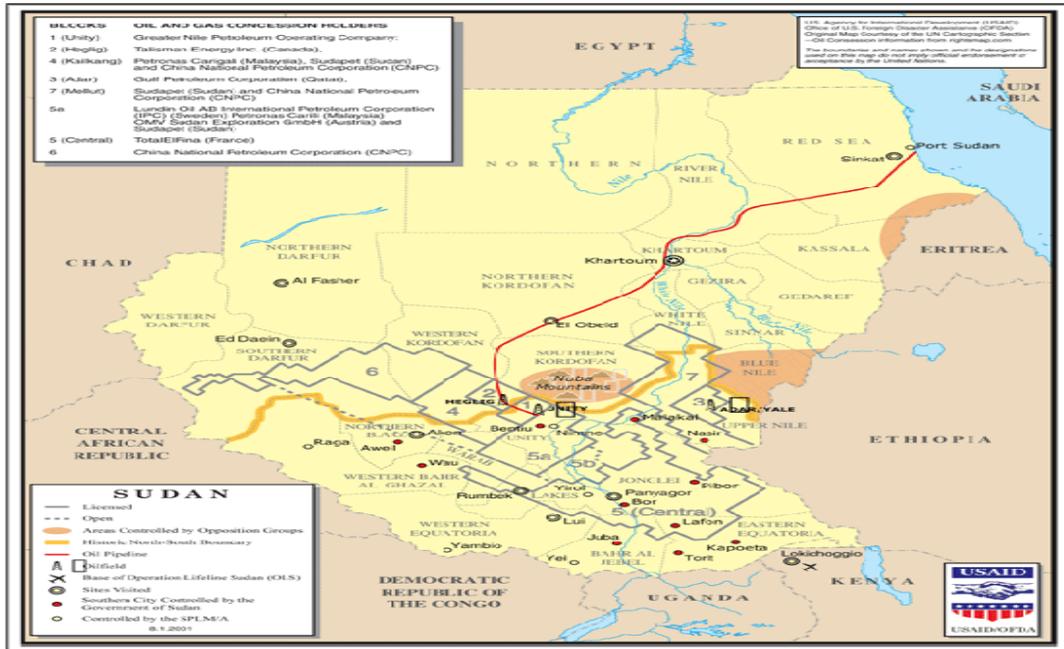
2. المجتمع الدولي :

إن دور المجتمع الدولي في حل الحروب الداخلية للسودان أمر بالغ الأهمية. وكما هو واضح حتى الآن، فإن انظمة الحكم الحالية تسعى إلى تأمين مجموعات المعارضة بدلا من أن تحل محلها حيث ان الوضع لا يحتمل إجراء إصلاح داخلي . ومما يزيد من تشجيع هذا المنحى استخدام الانتماء العرقي لترسيخ العداوات، مما يؤدي إلى حالة متفشية من انعدام الثقة بين الأطراف المتعارضة. ان التحكيم الخارجي هو وسيلة يمكن من خلالها سد هذه الثغرة. والفجوة بين الشمال والجنوب، ساهمت مشاركة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد)، فضلا عن جهات فاعلة دولية أخرى، والجهود الأميركية على وجه الخصوص، في التوقيع بنجاح على اتفاق السلام الشامل في عام 2005 في نيفاشا . ولم تنجو المحادثات من المفسدين الذين هددوا بعرقلة السلام، ومن ثم تم الاعتراف بالحاجة إلى استمرار الإشراف الدولي على اتفاق السلام الشامل قبل توقيعه. ومنذ ذلك الحين، كان هناك نقص من التحقيق والمحاسبة في مراقبة الوضع الذي طغى عليه إلى حد كبير التوسع للعنف المتصاعد في دارفور.

وقد تم عرقلت الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بسبب القيود المحلية التي تواجهها الدول الأعضاء فيها. وقد تم استهداف أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، بما في ذلك القيادة العليا، مرارا وتكرارا في دارفور. في مطلع عام 2007 وقعت أربع حوادث شملت اختطاف واعتداء وسرقة مركبات تابعة للبعثة ، وقتل العديد من الجنود. وكانت جهود بعثة الأمم المتحدة في السودان أكثر قربا للنجاح ، على الرغم من أن نشر كل الوحدة المكونة من 10 000 فرد من قوات الأمن المتفق عليها في اتفاق السلام الشامل، وتم زيادتها مؤخرا إلى 26 000 بم

وجب قرار الأمم المتحدة 1769 (2007)، لا يزال يشكل مشكلة أقل من غيرها. ويمكن استخدام النشر الناجح للعملية المختلطة الجديدة التي كانت سارية المفعول كخطوة في دفع شرعية أحزاب المعارضة مع أحزاب الوحدة الوطنية، مما يخفف من موقف السلطة من جانب واحد ومن جانب الرئيس البشير وحزب المؤتمر الوطني.

الشكل رقم "7" مناطق البترول في السودان



غير أن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تتجح في استقرار واستدامة الأمن والسلام، كما فشلت أيضا اتفاقية السلام الشامل في إيقاف النزاع.

إن قضية الحرب الداخلية السودانية التي سبق ذكرها تعود الى مسألة تخصيص الموارد. حيث أدى الجفاف في افريقيا في الثمانينيات إلى تصاعد الصراع الأهلي في كل السودان و تحديداً في دارفور. لعبت المصالح النفطية في جنوب السودان دوراً حاسماً في علاقات كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان مع المجتمع الدولي (انظر الشكل 7) أعلاه منذ عام 2004 وقد ازدادت المصالح الدولية؛ ، تقوم شركة البترول الوطنية الصينية بشراء امتيازات نفطية في دارفور. ويتم صرف معظم الإيرادات والعائدات من هذه المعاملات النفطية مباشرة إلى الخرطوم، ومن المرجح أن يتم استغلالها لشراء الأسلحة لتسليح الجنجويد.

توضيح الطبيعة الدينامكية للحروب الداخلية وبما يخدم السودان الجديد. في حين يبدو أن النزاع في الجنوب قد انتهى بشكل مذهري من قبل لحظة الائتلاف المؤقت، فإن المواقف الكامنة لكلا الجانبين تجعل إمكانية اتفاق السلام الشامل حلا دائما ضعيفا. ويشير الصراع الدائر في دارفور إلى إمكانية التوصل إلى حل عن طريق التحكيم، إلا أن الاتجاه القوي للجانبين في اتباع طرق أحادية الجانب جعل التعاون اقرب للمستحيل. وقد تسفر استراتيجيات الجانبين عن تقدم من مظهر التعاون، غير أن قضايا التهميش السياسي وتخصيص الموارد لا تزال من غير حل. فضلا عن ذلك، فإن كلا المسألتين تشجعان السلوك المتعنت. فالاستقطاب العرقي يزيد من القوة السياسية النسبية للفصائل المتعارضة، التي أصبحت في حالة دارفور مقسمة بشكل مصطنع على الرغم من تاريخ طويل من التعايش (وإن كان في بعض الأحيان عنيفا). ويشجع توزيع الموارد، المتنازع عليها محليا في دارفور، والأهمية الدولية المتزايدة في الجنوب، على استخدام الآليات غير الرسمية في الحكم المحلي والسياسة العامة، مما يجعل من الصعب تسوية المنازعات بطريقة رسمية.

وعند دراسة الوسائل الخارجية لحل النزاع في السودان، يعتبر توفير بيئة محلية أمرا بالغ الأهمية. وعلى الرغم من أن القيادة الأمريكية وصفت الاستهداف المنظم "للأفارقة" في دارفور بأنه "إبادة جماعية"، لم يكن هناك رد فعل استباقي يذكر من المجتمع الدولي. ولا يكفي أن نؤكد ببساطة على سياسات الإصلاح القائمة على نماذج أوروبية ليس لها أهمية تاريخية تذكر في أفريقيا. ومن المنطقي أن نسعى إلى ما وصفه جويل ميغدال ب "الأنثروبولوجيا للدولة"، حيث أن كل فاعل سياسي "ليس كيانا إيديولوجيا ثابتا. بل إنها تعكس ديناميكية سياسية مستمرة ومجموعة متغيرة من الأهداف، لأنها تتشارك مع فئات اجتماعية أخرى ". ويتيح النموذج المعروف حتى الآن أساسا لهذا التفكير؛ فإن كل من النتائج المتوقعة والممكن تحقيقها من

الحروب الداخلية تنجم عن تفاعل الجهات الفاعلة المتعارضة. ويبقى للجهات الفاعلة الخارجية أن تطبق مثل هذا المنظور في التحكيم من أجل إنهاء الصراعات في السودان. إن تطبيق تدابير عقابية واسعة النطاق مثل العقوبات الاقتصادية يتجاهل السياق السياسي المحدد للسودان. ومن المفارقات أن هذه السياسات، بدلا من دعم الإصلاح و تشجع بدلا من ذلك الآليات غير الرسمية التي تعزز الوضع الراهن للسلطة السياسية في السودان. وفي حين قدم هذا الفصل تقريرا موجزا للسودان المعاصر في سياق تاريخه، فإن الفصل التالي سيزيد من استكشاف معارضة الأنظمة والمتمردين.

ثالثاً: ادوار السودان الداخلية

تطابق الإستراتيجيات مع النتائج

قد وضح الفصل السابق تقييم للحالة عن الحروب الداخلية في السودان التي تم وضعها ضمن مخطط لأربعة جهات فاعلة داخل الدولة، وذكر (توماس شيلينغ) "ثم كان الصراع الرئيسي صراعاً بسيطاً جداً" ، ويشير تقييم الحالة إلى عدة دروس متميزة تستند إلى إجراءات واستراتيجيات الجهات الفاعلة المعنية. أولاً، إن وجهة نظر ممثلو المعارضة متجانسة مما يحجب الخصائص الداخلية المعقدة للأطراف المعنية. وهذا له آثار عميقة على النتائج المتفاوض عليها للنزاع في السودان. ولم يسفر توقيع اتفاق السلام الشامل حتى الآن إلا عن تنفيذ محدود لبروتوكولات الاتفاق. يذكر أن إتفاق السلام الذي وقعته الحكومة السودانية مع واحد من قادة المتمردين فشل في تحقيق نتائج ايجابية مستمرة. وقد أدى إستبعاد العديد من الجماعات المتمردة من نتائج المفاوضات إلى تقسيم الفصائل المتمردة في دارفور. يمكن أن يستخلص من الدرس الأول هذا عدة نقاط إضافية في الفجوة بين الشمال والجنوب، حيث يبدو أن كلا الطرفين قد أعلنوا عن إهتمامهما الذاتي بتأكيد صلاحية إتفاق السلام الشامل أثناء الممارسة العملية للاتفاقية نحو نتائج متعارضة بشكل أساسي، مما يجعل الآثار ليست مشجعة و قد تؤدي إلى تداخل مصطنع وربما مؤقت للمصالح المتضاربة. وقد تصاعد القتال علي المدى الطويل مع انخفاض الحصييلة المتوقعة لكل جانب "العودة" عما كان من قبل ، حيث تتسم طبيعة النزاع في دارفور بتعزيز الذات. وتؤدي زيادة التصحر ونقص الأراضي الصالحة للزراعة إلى تفاقم المنافسة والصراع على الموارد المحلية، بالرغم من إحياء الآليات المحلية للمفاوضات القبلية بنجاح في دارفور مما يهدد بتوسيع الصراع إلى البلدان المجاورة.

ويتناول الدرس الثاني المستفاد من الحروب الداخلية في السودان مسألة محاولة تحديد أدوار الفاعلين بشكل موضوعي. على الرغم من أنه يقدم شكل تحليلي مفيد، يقارن توماس شيلينغ - الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد ومؤلف إستراتيجية الصراع (كامبردج، مطبعة جامعة هارفارد، م1960) "يقارن فترة الحرب الباردة بالصراعات المعاصرة. كما ذكر لورانس أ. كوزنار وروبرت سيدلماير((الأنثروبولوجيا الرياضية والنظرية الثقافية: مجلة دولية (أكتوبر 2005). "العنف الجماعي في دارفور: نموذج قائم على الوكلاء من الرعاة والنشاط الزراعي المستقر". فإن تقييم الحالة داخل الدول الأربع المكونة من أربعة أشخاص يعتمد بشكل مفرط على تجميع الفصائل على كل جانب في شكل كامل، في حين أن من الصعب تحديده ذاتياً "من الصعب التمييز بين الفوارق التقليدية، مثل تلك التي تربط بين الدولة والمجتمع والعام والخاص، والتي تعتبر مركزية جداً للتوقعات التحويلية للدول الأفريقية،" في الجنوب، تواجه حكومة

جنوب السودان صراعا في الهوية؛ فإن ممثلي الغالبية من الحركة الشعبية لتحرير السودان يتمتعون الآن بمصلحة محددة قانوناً في حكومة الوحدة الوطنية "GNU" والمعارضة السابقة. فوجد في دارفور حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، اللتان تتماشيان فقط مع معارضتهما للوضع الراهن للنظام، وتعملان على تحقيق أهداف متعارضة تحول دون توحيد التمرد . وفي الوقت ذاته فإن الجنويدي وعلى الرغم من أنهم ظاهرياً يتبعون لجهازا لنظام المركزي في السودان، إلا ان لديهم أولويات تجعل من المستحيل تجاهل دور القبائل الرحل كجزء من أي حل طويل الأمد للنزاع في دارفور.

يحاول هذا الفصل تقديم تحليلا للطبيعة غير المتجانسة للاعبين المتعارضين، بينما لا يزال يوضح تصوراً لآثار تفاعلاتهم ضمن شبكة موحدة. وباستخدام نظرية اللعبة، فإنه يبني على الدروس المستخلصة من تقييم الوضع ليحدد إستراتيجيات ونتائج الحروب الداخلية في السودان، بطريقة توفر تصوراً ديناميكياً لهذه الصراعات المعقدة. وتظهر نتائج حروب السودان الداخلية. يقدم القسم الأول من هذا الفصل مراجعة أساسية لنظرية اللعبة، ويوضح التطبيق المفصل للعمليات المعنية. ثم يقدم القسم الثاني نموذج موسع من "الأدوار المتداخلة"، والذي يوضح بشكل أفضل الخصائص المحددة للحروب الداخلية. ويطبق القسم الثالث النهائي تلك الأساليب على وجه التحديد الصراعات في الفجوة بين الشمال والجنوب ودارفور. وعند سد فجوة النظرية بين التحليل النوعي والكمي، يقدم الفصل الخامس الذي يوضح تقييم شبكات المتمردين أنفسهم تدابير إضافية كمية وكيفية للعب ادوار

1. نظرية اللعبة:

تم اتخاذ قرارات في حالات النزاع والتي هي خليط من الأولويات الفردية والإجراءات المقررة للمعارضين. وهي تمثل عملية تنافسية بطبيعتها "التفكير الاستراتيجي هو فن تفوق الخصم، مع العلم أن الخصم يحاول أن يفعل الشيء نفسه". نظرية اللعبة هي طريقة علمية تطبق على هذا الفن؛ فإن الاستراتيجيات المحتملة للاعبين المعارضين هي "غامدة" لتتيح مجموعة من النتائج المحتملة و المترتبة. إن تقييم النزاعات بهذه الطريقة له مزايا عديدة هي :
أولاً : أنها تسمح بتقييم أولويات كل جانب داخل الحرب الداخلية مع بعضه البعض . وإن مدى "الصراع" في الواقع يمكن أن يوضح الأساس المنطقي وراء الحرب الداخلية. ثانياً: تفترض نظرية اللعبة أن الجهات الفاعلة والنشطة في كل جانب تدرك أيضاً خيارات الجانب المقابل؛ وباختصار، ما يفعله جانب واحد، يكون ذلك تحسباً لأفعال الخصم آخر. وتتحقق النتائج بتقارب الإجراءات التي يتخذها كل جانب، في حين تتخذ هذه الإجراءات بدورها في ضوء النتيجة المتوقعة. هذا التشبيه الظاهري يقابله وجود ألعاب متعددة وتكرارية قيمة النتائج

والإستراتيجيات المختارة والممنوحة لكل لاعب تؤثر أيضا على طبيعة اللعبة نفسها. إن وجود صراع ثابت حيث أن الإستراتيجيات والنتائج هي استنتاجات سابقة أمر غير واقعي. إن الإعداد الأكثر احتمالا هو: واحد من أولويات وخيارات لاعب ديناميكية بطبيعتها وتعكس المحيط الأساسي وظروف الوضع. ومع ذلك فإن التفاعلات الثابتة يمكن أن تظل هي الإطار الأساسي الذي تجري فيه نظرية اللعبة . وبالتالي يتم تقديم رؤية مفيدة لتحليل الحروب الداخلية.

الخطوة الأولى : ان إنشاء مصفوفة نظرية الألعاب تحدد الأطراف المتعارضة، والتي يطلق عليها "اللاعبين". ويتكون أي نزاع معين من معارضين إثنين كحد أدنى ، يتم تحديدهما إما باستخدام الأفراد المقاتلين كمستوى من التحليل، أو بدلاً من ذلك ضم الفصائل إلى جهات فاعلة واحدة.

الخطوة الثانية: يشتمل تحديد الإستراتيجيات على كل لاعب يتم توظيفه لتنفيذ هذه اللعبة. فأحيانا لا تقل الإستراتيجيات عن إثنين لكل لاعب. فكل لاعب يمكن أن "يتعاون" لتحقيق نتيجة ثنائية، أو "ينشق" في السعي لتحقيق هدف من جانب واحد. ففي إستراتيجيات الإثنين يكون التفاعل بين لاعبين إثنين ،حيث تنتج أربع نتائج محتملة للصراع توفر هذه فائدة متوقعة من القيم لمجموعة اللاعبين. وقد ذكر أفيناشديكسيت و باري نالييوف، - مؤلف التفكير الإستراتيجي - (نيويورك، و نورتون كومباني، 1991): " الحافة التنافسية في الأعمال والسياسة والحياة اليومية". يقدم الكتاب للقارئ نظرية اللعبة من خلال إستخدام أمثلة توضيحية للنزاع في الحياة اليومية. و يفترض "محاولة واحدة" أو تكرار منفرد من اللعبة. ويمكن للاعبين أيضا أن يضعوا الإستراتيجيات والفوائد المتوقعة في لعبة واحدة على أساس التكرار المستقبلي للنزاع نفسه. انظر أيضا المؤلف روبرت أكسلرود، ذي إفلولوتيون أوف كوبراتيون (نيو يورك: باسيك بوكس)، والتي يمكن تعريفها بطريقة أساسية "أي كميات باستخدام أساس قيمة مشتركة مثل المبالغ النقدية أو تقييمها بمقياس ترتيبي (أي بالاسبقية حيث يتم ترتيب الخيار حسب الرغبة أو بدون فاصل زمني محدد" . إن فحص هذه النتائج وعلاقتها مع اللاعبين يقدم صورة شاملة عن كيفية بدء الصراع. يوضح الجدول (3) أدناه الإطار العام لتلك الصورة، حيث تؤدي المنافسة بين اللاعبين (A و B) إلى مجموعة متميزة من النتائج التي يمكن أن تكون أكثر تأهيلاً.

اللاعب " ب "

انشقاق تعاون

اللاعب " أ "

تعاون

انشقاق

ر2، ر1	ت2، س1
س2، ت1	ب2، ب1

تقديم الاستقطاب – (انحراف فردي)

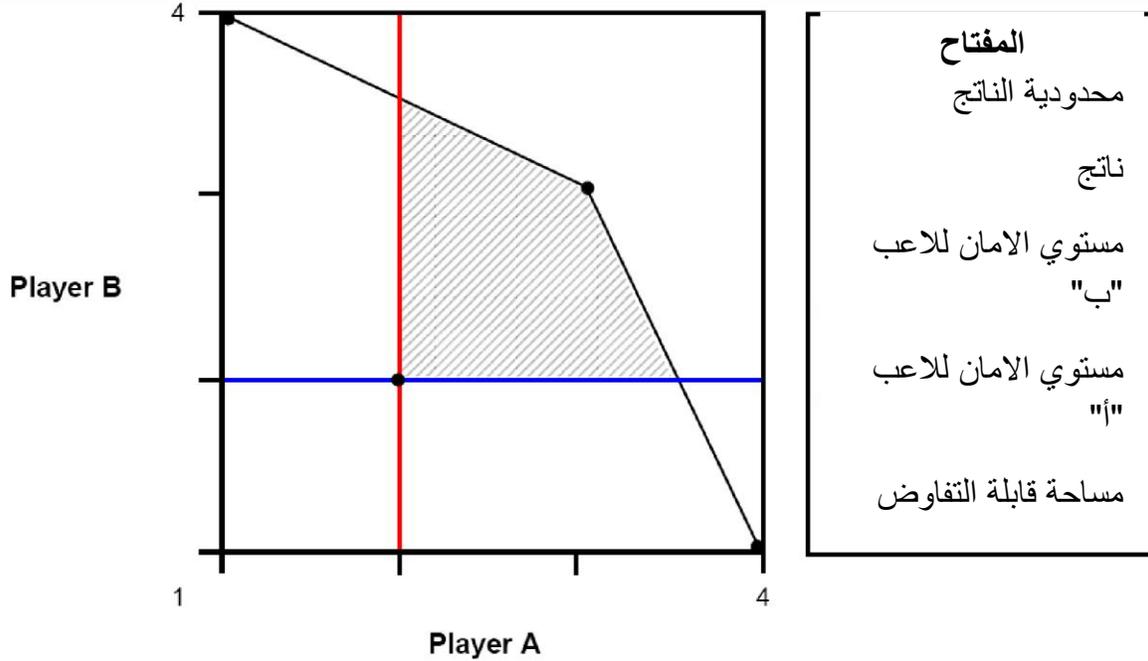
دفع المكافأة – (تعاون متعدد)

انزال العقاب – (انحراف متعدد)

مكافأة مستمرة – (تعاون فردي)

الجدول 3. مصفوفة لعبة عامة .

توفر المصفوفة أعلاه هيكل قياسي للعبة إثنين من المعارضين مع إثنين من كل الإستراتيجيات (مرة أخرى والحد الأدنى من المتطلبات). قد توجد إستراتيجيات إضافية، ويمكن تضمينها في بنية المصفوفة نفسها والمدفوعات المرتبطة بها ، من خلال إدراج صفوف إضافية وأعمدة. كما هو مبين في الجدول(3)، ويكون لكل لاعب مكافأة لها نوعية فريدة من نوعها. تعكس إغراء جاذبية التمثيل من جانب واحد لتحقيق النتيجة حيث يحاول الخصم التعاون. يتلقى الخصم في هذه الحالة مكافأة جزئية من التعاون في حين يكون اللاعب آخر منشق. ينتج التعاون المتبادل مكافأة، في حين أن ينتج الإنشقاق المتبادل العقاب. ونجد المصطلحات المطبقة على هذه القيم متحيزة إلى حد ما في إفتراض أن هنالك علاقة مكافأة بين المعارضين وهي الفكرة الأساسية للمنافسة. ما هو مهم من الناحية الموضوعية هو العلاقة بين المكافآت، والذي بدوره يسمح لتمثيل بياني للصراع. على سبيل المثال، إذا كان $T > R > B > C$ ، مجموعة متميزة من أربع نقاط النتائج. وبتطبيق تلك النقاط على إطار بياني كما هو مبين في الشكل) 8 (أ دناه، تصبح الخصائص الأساسية للصراع أكثر وضوحًا للمراقب.



الشكل (8) يوضح إطار عام للعبة

ويوضح الشكل (8) مجموعة النتائج الممكنة للقيم الممنوحة للجدول (3) ضمن القواعد: $T > R > B > C$. وفقاً لكل نتيجة قيمة من واحد إلى أربعة لكل لاعب على طول محاور كل منها محور (C) (لاعب (A) المحور (T)) (للاعب (B))، أربع نقاط تصور حدود المناطق المتنازع عليها. في حين يفترض أن جميع النتائج الممكنة لتوفير نتيجة إيجابية لأحد اللاعبين أو كلاهما، إلا أن النتائج داخل حدود النتيجة، هي في الواقع قابلة للتحقيق. على سبيل المثال: ففي الشكل (8) كلا اللاعبين لا يمكن تحقيق (4، 4)، الحد العلوي الأيمن من رباعي اللعبة. ولكي يحقق الطرفان "الفوز"، يجب تقديم تنازلات. ففي اللعبة كما هو الحال في الواقع، حيث هناك مقايضات أساسية في نتائج ثنائية من المنافسة. وكل لاعب لديه أيضاً مستوى من الأمان. تلك القيمة التي يمكن تحقيقها من خلال تنفيذ إستراتيجية من جانب واحد بغض النظر عن عما فعله المعارضين. ونجد أن أي شيء أقل من هذا المستوى يكون غير قابل للتفاوض، وأن أي لاعب سوف يقوم بالمساومة على شيء يمكن تحقيقه من تلقاء نفسه. وكما هو مبين أعلاه، فإن أي قيم تزيد عن مستويات الأمان تحدد المساحة القابلة للتداول في اللعبة. وهنا يمكن تحقيق نتيجة مفيدة للطرفين تتجاوز الفوائد المحتملة للسلوك غير المتعاون.

وبالمقابل يفترض أن اللعبة هي في الواقع قابلة للحل إذا امكن تحقيق التعاون من جانب واحد. فنظرية اللعبة هي مزدوجة بطبيعتها من افتراضيات نظرية الاختيار العقلاني: فمن المفترض أن تقوم الجهات الفاعلة أو المجموعات، عند اعتبارها لاعبين وحديين (أو

متجانسين)، بحساب وتصرف بطريقة تخدم مصالحهم على أفضل وجه. هذا هو الاقتراح الأساسي لنماذج العقلانية الفاعلة في العلاقات الدولية. كما أنه يرسي مبدأ المنفعة المتوقعة، وهو مفهوم القاعدة الذي يفترض أن "الجهات الفاعلة تهدف إلى تعظيم المنفعة المتوقعة من خلال ترجيح فائدة كل نتيجة ممكنة من مسار عمل معين باحتمال وقوعها، وتلخص جميع النتائج الممكنة لكل إستراتيجية، واختيار تلك الإستراتيجية مع أعلى فائدة متوقعة"، وهذه مجموعة الافتراضات مكبلة بعدة قيود. وفي الفصل الثاني السابق تم إدخال القيود المفروضة على نهج الاختيار العقلاني، والآن وسيتم مناقشتها لأنها تنطبق على نظرية اللعبة.

2 / قيود الاختيار العقلاني في نظرية اللعبة

تفترض النظرية أن اللاعبين يتصرفون بالمعرفة الكاملة من كل الخيارات الإستراتيجية وتقييم النتائج والمصلحة عن خصومهم. وجد المنظرون لقيود الاختيار العقلاني أن الفرضية تشكل معضلة من خلال طريقتين:

أولاً: قد اظهر الأشخاص معرفة كاملة عن كل ما يحتاجون إلى معرفته لتتصرف حقاً على النحو الأمثل، وعدد قليل من صناعات القرار لديهم القدرة الحسابية المطلوبة لتعظيم المهام الموضوعية المعقدة".

ثانياً: "عندما يعرف الأفراد أنهم يتعاملون مع أفراد آخرين يصبحون آخرين فيما يتعلق وينظرون في نية شريكهم ونزاهة الصفقة". ولا يقتصر الأمر على أن الأفراد يواجهون مشكلة في تقييم أولوياتهم بشكل موضوعي؛ فمن المرجح أيضاً أن يتم تقييم غير صحيح وخطأ أولويات خصومهم. مما يزيد من تعقيد هذه المسائل بمفهوم المنافع المتوقعة مقابل المصالح الفعلية. وكما هو مبين في الفصل الثاني، فإن الأولويات الشعبية لا تستند فقط إلى المكاسب الفورية بل تعتمد بدلاً من ذلك على النتائج المتوقعة المستمدة من نقطة متوقعة في المستقبل. ومن الصعب إن لم يكن مستحيلاً، إعطاء هذه التوقعات قيمة كمية. ففي تطبيق تحليل نظرية الحروب الداخلية، يجب أن تستخدم التكرارات الأولية مبرراً للقيم الترتيبية في حساب الأدوات المساعدة، وبالتالي "الحد" بدلاً من تحديد الكميات التي يتحملها كل لاعب .

إن ما برهنه منظور خيار قيود العقلانية يظهر نقصاً في نظرية اللعبة إلا أنه لا يبطل المكاسب التوضيحية التي يقدمها تقييم اللعبة النظري للحروب الداخلية. مفتاح هذه الأهمية المقبولة هو فكرة أن التطبيقات المتكررة للعبة - سواء في الواقع والتحليل - سوف تنتج معلومات عن الاتجاه الذي يمكن استخدامه لحل نواحي القصور في البناء. كما إن الألعاب التكرارية تحدث التعلم من جانب كل من اللاعب والمراقب، كما أن كلا الجانبين يصفلان استراتيجياتهما

وخياراتهما على أساس الخبرة. كما يمكن إعادة دمج تلك المعرفة المكتسبة في التكرارات المستقبلية لهذا البناء التحليلي الشامل لهذه الرسالة.

تعالج نظرية اللعبة الحد من المصالح المخصصة، وتقدم رؤية بديلة من خلال تقييم الخيار الشعبي. ويتوقع النقاد من وجهة نظرهم بأن " الناس يحرفون الاحتمالات، وأن الناس يشعرون بعدم جدوى الخسارة أكثر من فائدة المكاسب، وأن القرارات يمكن أن تتأثر بشدة بالطريقة التي يتم بها وصنع المشكلة". ويشار أيضاً إلى نظرية الاحتمالات " النفور من الخسارة" التي تقول أن النتائج المتوقعة ليس فقط مهمة، بل أيضاً توقع الخسائر أو المكاسب التي تدفع الناس والمجموعات بشكل غير متكافئ لتجنب السابق. نظرية التوقعات تأتي في حدود نظرية اللعبة من زاوية عكسية. حيث نظرية اللعبة تفترض مجموعة من الافتراضات الكامنة وراء السلوك العقلاني، نظرية الاحتمالات مستمدة بدلاً من ذلك من الأفعال الملحوظة من الأفراد "على عكس النظرية المتوقعة من المنافع، التي تم بناؤها على وظائف بديهية، نظرية الاحتمالات هي استقرائية الأصول".

ويري نقاد نظرية المستقبل لمبادئ اختيار العقلانية الكامنة وراء نظرية اللعبة حول تعريف القيمة كمتغير شرطي وليس موضوعي :

" إن القيمة، أو المنفعة، هي وظائف ليست بالضرورة مشروطة أساساً فيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية، ولكنها بدلاً من ذلك فإن التقييمات الخاصة بها أكثر من قبل مثل توزيع الثروة في المجتمع. ويمثل هذا تحولاً من وظائف المصالح الفردية الخاصة والذاتية البحتة إلى فهم المنفعة التي تنبثق من التنظيم الاجتماعي."

وبالتالي فإن فرضية نظرية التوقعات تسمح بالانضمام إلى مستويات فردية وجماعية من التحليل في تحديد الجوانب المتعارضة للألعاب التي لعبت في هذا الفصل. على سبيل المثال: إن المصالح الفردية للمتمردين هي انعكاس وتأثير للتمرد ككل، في حين أن نفس العلاقة تميز "الحكومة" بأنها مكونة من عدة جهات فرعية. على الرغم من أن الفصائل داخل كل جانب لها مصالح متباينة، على الأقل "مصلحة كل لاعب على حدة. . . يعتمد فقط على تقسيم الكيكة (أو قيمة السياسة) التي يتم الحصول عليها من قبل منظمته. " تعكس الحروب الداخلية بطبيعتها التنشئة الاجتماعية الشعبية " مقابلهم ". في إنتاج العمل الجماعي، هو تصوير عدائي " لهم " التي يمكن أن تسمح لنا بالتوحد".

ويمكن معالجة التجمع الاجتماعي للأولويات الشعبية في تقييم نظري للحروب الداخلية من خلال إدراج افتراض إدراكي بسيط: "إن الفكرة القائلة بأن الموجات الحاملة الأولية للقيمة هي

التغيرات في الأصول بدلاً من مواقف الأصول الصافية هي الافتراض التحليلي المركزي لنظرية الاحتمالات". وهذا يحدد أهمية القيم النسبية بدلاً من القيم الكمية المخصصة للجانبين المتعارضين. وهنا، يمثل تمثيل نقطة المرجعية، والوضع الراهن، أمراً حاسماً في تحقيق تقييم مستدام. "مستويات التوقعات، ومستويات الطموح، والمعايير الاجتماعية، والمقارنات الاجتماعية، والخسائر الأخيرة يمكن أن تؤثر أيضاً على موقع النقطة المرجعية للفاعل". وقد يكون لكل جانب أيضاً نقاط مرجعية مختلفة تؤدي إلى تصورات متزامنة لموقف دفاعي. "لأن كل جانب سوف يرى نفسه على أنه المدافع عن الوضع الراهن، فإنه سيكون لذلك حوافز قوية للوقوف على اعتقاد راسخ بأن الخصم يرى الوضع كما الدولة لا تتوقع الجانب الآخر على التراجع". السلوك "غير العقلاني" من لاعب واحد قد يكون ببساطة انعكاس ينظر من الآخر.

النظرية تقدم العديد من التعميمات التي يمكن تطبيقها على لعبة التحليل النظري للحروب الداخلية منها:

أولاً: "الإكراه يمكن أن يحافظ بسهولة أكبر على الوضع الراهن من تغييره"، وهي حجة تدعم افتراض سبق تحديدها من قبل منظوري العقلانية، أن كلا الفاعلين (ومجموعات من الجهات الفاعلة)، يدركون بوضوح من هو المهاجم ومن هو المدافع. وهذا يؤدي إلى أثر ثان: "الصراعات والحروب أكثر احتمالاً عندما يعتقد كل جانب أنه يدافع عن الوضع الراهن". وفي مثال متصل بالسودان، فإن استمرار الحكومة في استخدام العنف في كل من دارفور وتقسيم شمال والجنوب

"وينبغي أن تدفع الدول في كثير من الأحيان إلى الحرب بسبب الخوف من أن يكون البديل عن القتال تدهوراً خطيراً في موقفها أكثر مما ينجم عن الاعتقاد بأن الحرب يمكن أن تحسن الحالة المرضية بالفعل. . . . إذا كان الأمر يترك الكثير مما هو مطلوب، فإن الوضع الراهن هو على الأقل يمكن تحمله بمعنى أن الدولة مستعدة للعيش معها بدلاً من أن تتعرض لخطر المعاناة من الخسائر الأكبر مما قد تجلبه الحرب".

تطبيق نظرية التوقعات في تصحيح افتراضات إعادة الاختيار في نظرية اللعبة هو الأنسب في تأهيل نتائج لعبة "حليها". وكمهج استقرائي، فإن نظرية الاحتمالات وحدها لا يمكن أن توفر هيكل أو إطاراً لتصحيح مرافق اللعبة، في حين أنها توفر مبرراً محدوداً في استخدام لاعبين جماعيين لتمثيل الفصائل المتعارضة في حرب داخلية. لا تزال نظرية التوقعات "نظرية الاختيار الفردي في ظل ظروف الخطر، وليس النظرية العامة للسياسة". ومع ذلك، عندما يتم تضمين الافتراضات النظرية الفردية في نظرية نظرية اللعبة من الحروب الداخلية، ومبادئ

نظرية التوقعات تسلط الضوء على بعض من وهي الجوانب الأساسية التي تسهم في نزاع مطول ومترسخ داخلي في السودان.

ب. مستويات متعددة " تبادل الأدوار " :

تعتبر مفاهيم السلوك التفاعلي أساساً لنظرية العلاقات الدولية، في حين أنه أولي اهتمام أقل لقضايا الصراع الداخلي. وقد لاحظ روبرت بوتنام " أنه عندما يطبق على الديناميكيات المحلية المعقدة، تبدو "القواعد" الرسمية لسلوك الدولة القومية غير ملائمة". وكذلك الأنظمة تبدو أنها تعمل بطريقة غير عقلانية والتي يعارضها الثوار وخاصة المتمردين ، وبالتالي تحجب النية الواضحة من جانب المتحاربين في الحروب الداخلية الإمام بالمحيط والتاريخ على النحو المنصوص عليه في الفصل الثاني. نظرية اللعبة توفر الآن إطاراً تحليلياً "لقياس" جانبي الحروب الداخلية في السودان. وبدلاً من تحديد القدرات الفردية لكل جانب، فإن من الأهمية بمكان فهم العلاقات فيما بينها. لعبة تحليل النظريات من المرجح أن تحدث عندما يدرس السلوك التعاوني من جانب واحد. ولكن كيف يمكن للمرء أن يحدد بالضبط أي لعبة يجري لعبها؟.

نظرية اللعبة تفترض معارضين للوحدويين. وقد حدد القسم السابق كيف أن نظرية الاختيار العقلاني، باعتبارها عقيدة أساسية لتطبيقات نظرية اللعبة ، تفشل في كثير من الأحيان في حساب الخيارات غير المثالية الظاهرة للجهات الفاعلة السياسية. حيث ينطبق "بوتنام" مبادئ نظرية اللعبة في نقاشه للعبة "المستوى الثاني" في السياسة بين الدول، تهذب "جيورج تسيبيليس" كذلك مفهوم الألعاب متعددة المستويات في ألعاب متداخلة: الاختيار العقلاني في السياسة المقارنة. يقول تسيبيليس: "أن الخيارات دون المستوى الأمثل الجهات الفاعلة تجعل السياسية ليست عقلانية، ولكن بدلاً من ذلك يبدو دون المستوى الأمثل. وهو في الواقع ليس الفاعل الذي يبدو هو المخطئ، وإنما المراقب. إن المنظور الخارجي للصراع يبدو غير كامل. في حين أن التركيز الخارجي هو على لعبة واحدة فقط ، وتشارك الأطراف الفاعلة في الواقع في شبكة "ألعاب المتداخلة". وتشمل تلك مباراة متداخلة في لعبة بادية للعيان وغيرها من الألعاب المستوى السفلي التي هي نفسها مقيدة نتائج واستراتيجيات الفاعلين المعنيين لمراقب خارجي. وهكذا، فإن تفصيلات في لعبة يمكن ملاحظتها تعكس في الواقع القيود من الألعاب الأخرى. وقد يؤدي ذلك إلى مسار عمل على ما يبدو دون المستوى الأمثل يعكس في الواقع الاستراتيجية الأنسب فيما يتعلق بمجموعة من الظروف الكامنة (وربما الخفية) التي تؤثر على صانع القرار. ومن المحتمل أن تملي فعل غير عقلاني على ما يبدو على مستوى واحد حدود ونتائج مستوى آخر تماماً.

1. ألعاب التصميم المؤسسي

يحدد تسيبيليس نوعين من الأدوار المتداخلة. كلا النوعين يفسر خيارات الفاعل من خلال توفير إطار داخل التأثيرات من مستويات لعبة أخرى تؤثر على ما يجري في اللعبة التي لوحظت. في أول لعبة من نوع "التصميم المؤسسي"، الخيار الأمثل للفاعل هو في الواقع خطوة مبتكرة لتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لكلا اللاعبين. ويشتمل التصميم المؤسسي على محاولة لتغيير قواعد اللعبة (أي أن الفصيل المتمرد قد يقاضي من أجل السلام لأن ذلك يسمح له بالحصول على مقعد شرعي في لعبة سياسية أعلى). ويمكن أن تؤدي لعبة التصميم المؤسسي إلى توسيع حيز الإستراتيجية تحت الخلاف، فإن التغيير في القواعد يؤثر تأثيراً مباشراً على ما يجري خوضه، مما يخلق نتائج قابلة للتداول لم تكن موجودة من قبل.

تسيبيليس ' المتداخلة الثانية لعبة من نوع واحد من "الساحات متعددة"، والتي تكون الخيار الأمثل الظاهر في المساحة الرئيسية، كما ينظر إليها المراقب، وتتأثر النتائج المقيدة في الساحات الأخرى. فعلى سبيل المثال، قد تختار جماعة المتمردين عدم التوقيع على اتفاق سلام دائم لأن الفصائل المهيمنة داخل المجموعة ستستفيد من الصراع المستمر. النتائج في مثل هذه اللعبة لا تزال هي نفسها. بدلاً من ذلك تتغير قيمة النتائج: "الألعاب في الساحات المتعددة لها فوائد متغيرة، والاختلافات في المكافآت في الألعاب التي تسمح استراتيجيات محتملة تنتج نفس النتائج بغض النظر عن طبيعة اللعبة. لا تعتمد النتائج إلا على حجم المكاسب" (التركيز في المصدر). وباختصار، فإن هذين النوعين من الألعاب يستنفدان الخيارات المتاحة لكل لاعب في تلك الجهات الفاعلة لتحسين أهدافهم إما بتغيير أساليبهم أو بتغيير المناخ السياسي الذي يحدد الصراع.

إذا كانت المتغيرات الوحيدة هي المردود والاستراتيجيات المستخدمة لإنتاج النتائج، يجب أن يكون هناك هيكل اللعبة الأساسية التي لا تزال ثابتة عبر مستويات متعددة من الألعاب المتداخلة. وضمن إطار نظرية الألعاب العامة المبين في الجدول 3 (صفحة 66)، فإن الحرب الداخلية للتصميم المؤسسي تحتفظ بالخيارين الاستراتيجيين "للتعاون" و "العب" مع تضمين خيار ثالث يوسع مجموعة النتائج الممكنة. ويوضح الجدول 4 أعلاه لعبة متداخلة من التصميم المؤسسي كما طبقت على الحروب الداخلية. وقد اعتمد أحد اللاعبين في هذه اللعبة، "الحكومة"، استراتيجية ثالثة تسمح بتوسيع مجموعة النتائج الممكنة. ويصبح هذا التوسيع ممكناً من خلال تخصيص محدد لقيم العائد كما هو محدد في أسفل الجدول.

حكومة
انشقاق خيار مشترك تعاون

		Government		
		Cooperate	Co-opt	Defect
تعاون	تمرد	R_1, R_2	E_1, E_2	S_1, T_2
	انشقاق	T_1, S_2	U_1, U_2	P_1, P_2

زعزعة الاستقرار وتقويض الارباح من جانب واحد
لكلا اللاعبين

الجدول 4. الحرب الداخلية للتصميم المؤسسي.

وتشير إستراتيجية "التحالف" إلى الإستراتيجية التي يتم فيها توفير مردودات مفيدة لكل من اللاعبين، على الرغم من عدم تعظيمها بشكل عام لا تزال أفضل من تلك التي يتم اتخاذها من جانب واحد. وفي الواقع، عندما تكون النتيجة التعاونية غير قابلة للتطبيق عمليا، فإن إستراتيجية التعاون والتعايش تجعل منها نتيجة مماثلة، أي مكافأة المشاركة، ممكنة. يتم تخفيف الميل إلى الانشقاق نتيجة خلل في الختام، مما يتكبد مردود غير محسوم أنه عندما تؤخذ إلى نتيجة مستقرة هو أقل تفضيلا لكلا الجانبين.

يعكس الجدول (4) واحد فقط من العديد من التكرارات الممكنة للتصميم المؤسسي في نظرية اللعبة. قد تكون هناك إستراتيجيات إضافية يستخدمها أحد اللاعبين أو كلا اللاعبين، ولكن في النهاية يتم تنظيمها لتحقيق التأثير نفسه: تم توسيع مجموعة النتائج التي كانت في السابق غير مفيدة لكلا الطرفين للسماح بمزايا إضافية لكليهما. لعبة التصميم المؤسسي كما هو موضح هنا يتناقض مع لعبة بديلة من المساحات المتعددة، حيث ان حجم مجموعة النتائج لا تزال ثابتة نسبيا ولكن توزيعها هو منحرف لصالح واحد من اثنين من الخصوم. لعبة المساحات متعددة تمثل خطوة من جانب واحد لتعزيز أو تحسين موقف الوضع الراهن من جانب أحد المنافسين في نزاع معين.

ألعاب تعدد المساحات

تسمح لعبة المساحات المتعددة بمنظور خارجي يتضمن تحليل تصحيحي لألعاب المستوى الفرعي الذي يتأثر فيه مردود الشركاء "المعارضين" داخلياً. وللحفاظ على الاستمرارية بين الأطر، يتم الاحتفاظ بالخيارين الاستراتيجيين "للتعاون" و "الخلل"، كما هو الحال في الإستراتيجية الثالثة المضافة "للاستحواذ". في لعبة التصميم المؤسسي، كان يعكس جهد لإشراك المعارضة في توسيع مجموعة النتائج المحتملة وبالتالي الاستفادة كلا اللاعبين. في لعبة من المساحات المتعددة، يشارك في الخيار الذي ينطوي على ترسيخ موقف المفاوضات لاعب واحد من خلال التجمع الداخلي للمكونات الفصائل. هنالك آثاراً واضحة على كل من اللاعب والمعارضة في كيف يتم توحيد الجانب، أو كيف يتم التعامل مع الأصوات المعارضة لمنظمة ما داخلياً. بشكل عام قد تكون الآثار الخارجية واضحة المراقب مرة أخرى من خارج بدلاً من الأفعال الداخلية التي هي سمة من الألعاب المتداخلة. وفي توسع آخر للإطار العام المبين في الجدول 3 (صفحة 66)، يرد في الجدول 5 تمثيل لعبة للحرب الداخلية في مساحات متعددة.

حكومة

Government

	Cooperate	Co-opt	Defect
تعاون	R_1, R_2	U_1, E_1	S_1, T_2
تمرد			
انشقاق	T_1, S_2	U_2, E_2	P_1, P_2

/U تقليل الدفعيات لصرف المكاسب للمتمردين

/T ارتفاع درجة الانضمام يزيد المكاسب للحكومة

Where: $T_1 > P_1 > R_1 > S_1 > U_2 > U_1$
 $E_1 > R_2 > T_2 > E_2 > P_2 > S_2$

الجدول 5. حرب داخلية متعددة المساحات

ويطبق الجدول (5) إطاراً من مساحات متعددة إلى لعبة من الحروب الداخلية. ومرة أخرى، إتمدت الحكومة إستراتيجية ثالثة تؤثر على اللعبة. لا توسع إستراتيجية التعيين أو تعيد تعريف مجموعة النتائج. بدلاً من ذلك، فإنه يسمح للحكومة الآن لزيادة المكاسب التي تحققت من

قبل العمل من جانب واحد. حيث لم تكن إستراتيجية العب في السابق تؤدي إلى ميزة واضحة، فإن الخيار المشترك يسمح للحكومة الآن بتثبيت موقفها الخاص (من خلال دفعات المشاركة)، في حين تهدد خيارات التمرد (الفوائد غير المخصصة). تستفيد لعبة الساحات المتعددة من فوائد أحد الممثلين، ويضر ذلك بالآخر، ومع النتائج ذاتها.

ج- لعبة الحروب الداخلية في السودان:

تناول القسم الأول من هذا الفصل تطبيق نظرية اللعبة في تحليل الحروب الداخلية. كما طور القسم الثاني المساعي الأكاديمية الحالية لإنشاء مجموعة موسعة من مصفوفات الألعاب التي يمكن من خلالها فحص الحروب الداخلية. القسم الأخير من هذا الفصل سوف يطبق أطر اللعبة من التصميم المؤسسي والمجالات المتعددة لدراسات حالة الصراع في السودان. و سيتم فحص الجوانب المتنازعة على وجه التحديد للفجوة بين شمال وجنوب السودان ضمن إطار التصميم المؤسسي، في حين سيتم تحليل النزاع المتصاعد في دارفور من منظور الساحات المتعددة. تستند مقدمة هذا الفصل إلى اختيار هاتين الحالتين في مفارقة واضحة للحروب الداخلية في السودان، والتي أشارت إليها الدروس المستفادة من هذه الرسالة (الفصل الثاني) في تقييم الوضع النوعي. ورغم التوقيع على اتفاق السلام الشامل، إلا أن الفجوة بين الشمال والجنوب، ورغبة كل طرف في السيادة الأحادية الجانب يبدو أنها تحول دون التوصل إلى نتيجة تفاوضية. وهكذا يبدو أن المساحة المتنازعة عليها قد تم توسيعها للسماح بالتوفيق بين الطرفين، وهي ما يعرف بحالة التصميم المؤسسي. وقد فشل إتفاق سلام دارفور على الرغم من أن الصراع يبدو متوافقاً. وهذا ما يشير إلى لعبة متعددة الساحات : أن أحد أو كل من الفاعلين في دارفور استخدموا خيارات إستراتيجية لتغيير مردود المباراة، بينما ظلوا داخل نفس المساحة المتنازعة عليها يتبع دراسة كل حالة تطور بسيط.

أولاً: يعاد إدخال سياق دراسة الحالة على غرار المعلومات التي استخلصت بالفعل من تقدير الحالة. ويتم تعريف الجهات الفاعلة المتعارضة في كل حالة بأنها "التمرد" و "الحكومة". وفي حالة الانقسام بين الشمال والجنوب، تمثل المتمردين في المقام الأول الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLMLA)، الجيش الشعبي لتحرير السودان (SLA)، بينما يشكل تجمع جيش تحرير السودان ((SLA) وحركة العدل والمساواة (JEM) الجهات الفاعلة لفصائل التمرد. ولذات الحكومة السلطة السيادية الفعلية في كلتا الحالتين، على الرغم من أنه قد يكون لها إفضليات متميزة في كل حالة.

أما الخطوة الثانية من التقدم فتشمل: تخصيص الأولويات. حيث يعطى كل ممثل أولوية من النتائج على مقياس ترتيبي (1-4) أو (1-6)، اعتماداً على عدد من النتائج.

تستند مرة أخرى، القيمة المخصصة لكل نتيجة إلى معلومات من السجل التاريخي والبيانات العامة المقدمة من الجهات الفاعلة المعنية واللغة الرسمية لكل من اتفاق السلام الشامل واتفاق سلام دارفور.

أما الخطوة الثالثة والأخيرة: فهي دراسة كل حالة، ومخرجات النتائج من الاستراتيجيات والأولويات المخصصة للعب لتحقيق نتائج محددة. يتم عرض هذا في كل من المصفوفة والصيغ البيانية؛ لتأكيد بشكل أفضل على أهمية التحليل.

التصميم المؤسسي في الفجوة بين الشمال والجنوب

ينزح جنوب السودان تحت الصراع لأكثر من نصف قرن أثناء الحكم الذاتي. وقد دعت جماعات المعارضة الجنوبية مراراً للحق في تقرير المصير والاستقلال، في حين أكدت الأنظمة المتعاقبة في الخرطوم سيادتها على الجنوب. من وجهة نظر المراقب الخارجي " يمكن للمرء أن يجادل بأن الصراع في الفجوة بين الشمال والجنوب قد حدث حول القضايا التي تنطوي على قرار من طرف واحد أو الانتصار من جانب واحد؛ وهو صراع لا يمكن أن يفوز فيه سوى جانب واحد ". وفي ضوء الصراع الظاهر الصفر والمجموع بين الأطراف المتعارضة، كيف يوجد اتفاق السلام الشامل؟ ولعل الأهم من ذلك، من منظور السياسات المشتركة للمجتمع الدولي، ما هي التغيرات الفعلية المقبلة لاتفاقية السلام الشامل التي يحتمل أن تترتب على ذلك؟

إن الاختلال الراسخ في التنمية السكانية بين شمال السودان وجنوبه يسبق الاستقلال. ومنذ بداية استقلال السودان، حصلت محافظات الخرطوم والشمال وكسلا على استثمارات القطاع الخاص والحكومي والعام بشكل جماعي، على ما يقرب من ثماني مرات في المحافظات الجنوبية الثلاثة وعلاوة على ذلك،

يمكن التعبير عن المصالح الجنوبية والدفاع عنها من خلال المنظمات السياسية المتماسكة، كما يمكن تجاهل وجهات نظر الجنوبيين بسهولة (أو تجاهلها عمداً) من قبل النخبة السياسية الشمالية. " واستمر الاستقطاب بين الشمال والجنوب تحت الحكم المدني من 1956-1969. وفي شباط / فبراير 1972، وبعد سنوات من الحرب الأهلية، أدرج قانون الحكم الذاتي الإقليمي اتفاق سلام المقاطعات الجنوبية، استناداً إلى مبدأ أساسي مفاده أن "السودان يمكن أن يبقى بلداً واحداً فقط

إذا ما تم الاعتراف بتعددية شعوبه واستخدامه كأساس لبناء نظام سياسي". جلب الحكم الاستبدادي في ظل نظام نميري معه نكهة هوية سودانية وطنية عربية متميزة إلى الحد الذي عملت على زيادة استبعاد السكان المسيحيين والمتحررين من جنوب السودان، أعقب ذلك عقد من السلام الهش الذي توجد به. في أواخر السبعينات ومع اكتشاف موارد النفط المحتملة في الجنوب، عكس النظام سياسته السابقة و ألغى اتفاقات أديس أبابا في العام 1983. من المفارقات أن نميري، الذي صمم مصالحة تقوم على أساس احترام تنوع الشعب السوداني، تبنى في وقت لاحق صيغة دينية مهيمنة تتناقض مع تلك المبادئ وتعمقت الانقسامات خلال الحرب الأهلية المتجددة". ولا تزال هذه الانقسامات مستمرة.

ولا يزال التهميش السياسي للجنوب لمصلحة النظام المركزي في الخرطوم.

كما أن الخلاف حول المصالح النفطية في الجنوب يزيد من حدة التوترات السياسية. وقد حافظ نظام البشير الحالي على احتكار التكرير ونقل النفط من خلال خط أنابيب واحد إلى بورسودان على البحر الأحمر. وقد تم استغلال الموارد النفطية بشكل أساسي في جنوب وسط السودان، على الرغم من توقع وجود احتياطات أكبر في مناطق أخرى من البلاد. إن الصين الفاعل الدولي البارز في صناعة النفط السودانية هو أيضا مورد رئيسي للأسلحة في النظام. وقد سمحت المصالح الصينية بالتنمية والنمو الكبيرين في عائدات النفط والبنية التحتية للصناعية في السودان. وما هو أكثر غموضا هو مدى توزيع هذه التحسينات في جميع أنحاء السكان أو الحفاظ عليها في أيدي نخبة متميزة. وبالإضافة إلى التهميش السياسي، فإن تخصيص الموارد والقيود الاقتصادية تظل مسائل خلافية في الفجوة بين الشمال والجنوب.

وعلى الرغم من التعقيدات التي تتسم بها المسائل المعنية، يمكن فصل الأطراف المتنازعة في الفجوة بين الشمال والجنوب على نطاق واسع إلى الموقعين على اتفاق السلام الشامل. وهي تشمل حكومة السودان، التي سميت مؤخرا بحكومة الوحدة الوطنية، أو حكومة الوحدة الوطنية، وحركة جيش تحرير السودان.

واجه النظام في الخرطوم منذ وصوله إلى السلطة في عام 1989، ثلاثة نتائج محتملة للصراع في الجنوب: جمهورية موحدة تماما، جنوب مستقل جزئياً، أو جنوب مستقل تماما.

(انظر أيضا الجدول 2، صفحة 50). وتشير عدة خطوات تنعكس في اتفاق السلام الشامل، لتشمل إنشاء مقاطعات ذات حكم ذاتي "أملا في القضاء على التقسيم الديموغرافي الجامد بين الشمال والجنوب"، إلا أن الخرطوم قد تسمح بالتنفيذ المعتدل للنتيجة الثانية. وقد تدرك القيادة الجنوبية إدراكا منها لموقعها الجغرافي الهش أن هذه النتيجة لم تكن بسبب استمرار فرض

الخرطوم لأحكام الشريعة الإسلامية، وما يصحبها من تشدد للممارسات الدينية غير الإسلامية. وقد عززت المعارضة للنفوذ الإسلامي منذ فترة طويلة للحركة الانفصالية في الجنوب، على الرغم من الافتقار إلى الوحدة الداخلية الجنوبية التي تفاقمت بسبب انشقاقات الجيش الشعبي لتحرير السودان والاختلافات القبلية. وهذا النقص في التماسك يمكن أيضا أن يقال إنه يميز الحكومة المؤقتة لجنوب السودان، التي تتألف إلى حد كبير من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، وكان وتوحيدها فقط على أساس معارضة الشمال. ويمكن تقليص الخلفية السياقية السابقة إلى مجموعة موضوعية من الأولويات.

وبعد دراسة النزاع داخل الفجوة بين الشمال والجنوب واختياره كتعبير عن لعبة التصميم المؤسسي، يمكن تحقيق ست نتائج متميزة على الأقل. وتتحقق هذه على أساس التفاعل بين استراتيجيات التمرد من التعاون والانشقاق، والاستراتيجيات الحكومية للتعاون، والمشاركة في الاختيار والانشقاق. وتعتمد النهج الإستراتيجية قبل الأخيرة على رغبة كل لاعب للسيادة. يتم تعيين الاستراتيجيات الأساسية لنظرية اللعبة لكل لاعب، إما للتعاون نحو حل ثنائي، أو لعب نحو نتائج مفيدة من جانب واحد. بالنسبة للتمرد ترتبط إستراتيجية حكومة جنوب السودان مع إستراتيجية تعاون كل من الطرق الشرعية والتخريبية لضمان التمثيل السياسي لجنوب السودان. وتعكس إستراتيجية انشقاق الصراع المفتوح والمسلح في مواجهة الشمال وفي مسعى لتحقيق استقلال الجنوب. وبالنسبة للحكومة المركزية، فإن الإستراتيجية التعاونية تنطوي على نتيجة تفاوضية مع الفصائل الجنوبية نحو حل توفيقي يقلل المطالبات الشمالية بالسيادة على الجنوب. وتستتبع إستراتيجية الانشقاق استمرار المعارضة المسلحة ضد التمرد. وهناك إستراتيجية ثالثة: هي الخيار المشترك وتنطوي على مفاوضات انتقائية مع أعضاء رئيسيين في قيادة حكومة جنوب السودان، وتسمح باستغلال الموارد في جنوب السودان مع منحهم مدفوعات جانبية ومناصب سياسية لقادة المتمردين. ويرد موجز لهذه الاستراتيجيات في الجدول 6.

نتيجة	تمرد	حكومة	منطقي
تعاون	(3) ما بعد 2005	(2) ما بعد 2005	تمرد - التمرد يسيطرون علي السيادة = إتفاق سلام
تعاون	(3) ما قبل 2005	(2) ما قبل 2005	حكومة - الحكومة تقدم بعض المطالب = فقدان الوارد
تعاون	(4) ما بعد 2005	(5) ما بعد 2005	تمرد - ينضم التمرد للحكومة الوحدة الوطنية الشرعية = إتفاقية سلام
خيار مشترك	NA ما قبل 2005	NA ما قبل 2005	حكومة - تسمح الحكومة للتمرد بالتمثيل في حكومة الوجد الوطنية = سلام
تعاون	(2) ما بعد 2005	(3) ما بعد 2005	تمرد - يوجه التمرد إنشقاق ويتنافسون في منحى السلام = تحول بطئ
انشقاق	(2) ما قبل 2005	(3) ما قبل 2005	حكومة - تقض الحكومة علي المجرمين = من قبل الشرطة
انشقاق	(6) ما بعد 2005	(1) ما بعد 2005	تمرد - تراجة التمرد انقسامات = تقرير المصير
تعاون	(4) ما قبل 2005	(1) ما قبل 2005	حكومة - لا تملك الحكومة السيطرة او قوات في المنطقة = غياب
انشقاق	(5) ما بعد 2005	(4) ما بعد 2005	تمرد - يقاتل المتمرد حكومة الوحدة الوطنية بقوات مشتركة = تشكيل
خيار مشترك	NA ما قبل 2005	NA ما قبل 2005	فوضى حكومة - تواجه الحكومة انقسامات انتمائية = تغير سياسي
انشقاق	(1) ما بعد 2005	(6) ما بعد 2005	تمرد - يحارب التمرد مباشراً الوحدات المسلحة = خسارة متوقعة
انشقاق	(1) ما قبل 2005	(4) ما قبل 2005	حكومة - تحارب الحكومة التمرد مباشر = مكاسب متوقعة
ملاحظة : القيم الاصلية التي تمت اللاعب وفقاً لكل النتائج (4-1) ما قبل 2005م و (6-1) ما بعد 2005م			

الجدول 6. التفضيلات في الفجوة بين الشمال والجنوب في السودان

ولتوضيح التحول الديناميكي في خصائص الصراع، يتم تقليص اولويات اللاعبين من واحد إلى اربعة قبل اتفاق السلام الشامل (2005)، دون تضمين استراتيجية الخيار المشترك. يتم أيضا إعطاء الأولوية لتفضيلات اللاعب ما، بعد إتفاقية السلام الشامل وتوزيعها بطريقة ترتيبية، وهذه المرة في فترات صحيحة كاملة من واحد إلى ستة. وتظهر المباراة التي تتراوح ما بين كل من 3 مرات تطبيق لعبة متداخلة من التصميم المؤسسي، تتبنى فيها الحكومة إستراتيجية ثالثة منذ اتفاق السالم الشامل، وهي في جوهرها تعيين قيادة مختارة داخل المعارضة (انظر الجدول 7 أدناه).

حكومة

إمشقاق خيار مشترك تعاون

تعاون	(3, 2)	(4, 5)	(2, 3)
نمرد	(6, 1)	(5, 4)	(1, 6)
إمشقاق			

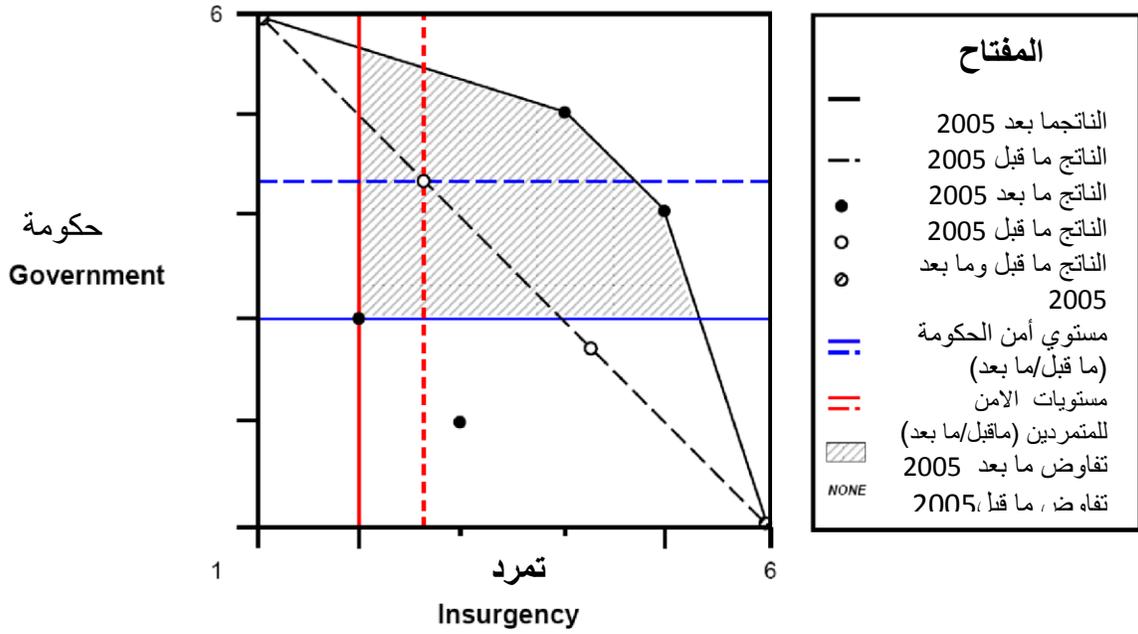
إنزال تزع اباستقرار من جانب واحد

المشاركة العادلة تحقق الاستقرار والتعاون لكل

Where: $T_1 > U_1 > E_1 > R_1 > S_1 > P_1$
 $P_2 > E_2 > U_2 > T_2 > R_2 > S_2$

الشكل " 7 " التصميم المؤسسي في الفجوة بين الشمال والجنوب السودان

من وجهة نظر مراقب خارجي ، يبدو أن الصراع في جنوب السودان كان صراعاً لا قيمة له قبل اتفاق السلام الشامل حيث كان التفاوض مستحيلاً. كان العمل العسكري غير ناجح في تحقيق نتيجة "رابحة" لأي من الجانبين. من منظور سياسي ، بدأ أن مصالح الجانبين متبادلة. ومع ذلك ، تعتمد السياسة على السياق المحلي ، وهناك تعبيرات متميزة عن الطائفية تسمح بتفاعل اللاعبين على مستويات متعددة. وكما أثبتت ذلك سياسة المشاركة الأخيرة تجاه الجنوب ، "لقد نجح النظام في الخرطوم إلى حد كبير في الاستمالة وبالتالي تحييد العديد من زعماء القبائل المحلية لأن الأخيرة تفتقر إلى مواردها الاقتصادية الخاصة لضمان تأثيرها على مجموعاتهم. قد يحدث هذا التطبيق لطريقة "فرق تسد" بعدة طرق ، حيث توضح اللعبة المقدمة إمكانية واحدة. باستخدام النموذج الذي تمت مناقشته حتى الآن ، يستخدم أحد اللاعبين ، في هذه الحالة الحكومة ، استراتيجية ثالثة تسمح بها النتائج المتبادلة المنظمة للرضاء الجزئي للأفضليات على كلا الجانبين (لعبة التصميم المؤسسي). وهذا يسمح بتوسيع مصطنع للمساحة السياسية المتنازع عليها ، وهو ما يكفي لاسترضاء العناصر الفئوية المطلوبة للممثلين في كل جانب. كما هو مبين في الشكل 9 أدناه ، يصبح اتفاق السلام الشامل ممكناً في بيئة كانت في الأصل غير قابلة للتفاوض. في هذا التمثيل ، تظل نتائج ما قبل عام 2005 على مقياس من 1-4 (المرجع 8 ، ص 67) بينما يتم تراكم نتائج ما بعد عام 2005 على المقياس المبين من 1-6.



الشكل " 9 " التصميم المؤسسي في الفجوة بين الشمال والجنوب في السودان

يبقى أن ننتظر لنرى ما إذا كانت المكاشفة المشاركة التي تشكل حدود النتيجة الموسعة ستظل مستقرة طوال الفترة الانتقالية حتى استفتاء عام 2011. تم التوقيع على البروتوكولات الستة التي تشكل اتفاق السلام الشامل من قبل حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان في إطار وساطة من قبل الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد). لقد فشلت حتى الآن تطبيقات محددة من البروتوكولات بشأن الأمن والثروة ، وتقاسم السلطة. جنود الجيش الشعبي / الجيش الشعبي لتحرير السودان ، الذين يُفترض أنهم مدمجون في الوحدات المشتركة المشتركة ((JIUs) التابعة لحكومة الوحدة الوطنية ، يجلسون بدلاً من ذلك في الثكنات خارج الخرطوم. في نوفمبر 2006 ، "اندلعت التوترات بين الخصمين السابقين في أعنف قتال منذ الاتفاق على الرغم من أنه تم توسيع "المساحة" تحت الخلاف لإرضاء العناصر من كلا الجانبين ، إلا أن تنفيذ اتفاقية السلام الشامل يبدو أنه لا يعكس الواقع الجيوسياسي للسودان.

مساحات متعددة في دارفور

على النقيض من الحرب الأهلية في الجنوب ، لا تتعلق الحرب في دارفور بالاستقلال ، وإنما بالمساواة في التمثيل داخل الحكومة الوطنية في السودان. السكان في منطقة دارفور هم في الغالب مسلمون. الجزء الشمالي من منطقة دارفور يسكنه عشائر غير عربية وعربية ترعى الإبل. تشغل المناطق الشرقية والجنوبية من دارفور في المقام الأول القبائل العربية التي تعيش على رعي الماشية. المنطقة الوسطى تتكون في الغالب من قبائل غير عربية من المزارعين المستقرين. في حين أن السكان في المنطقة قد تم تحديدهم عرقياً على أنهم أفريقيون أو عرب ، في واقع الأمر ، فإن هذا التحديد العرقي أكثر غموضاً بكثير. لسنوات من التعاون الاجتماعي والاقتصادي والتزاوج القبلي جعل المسألة غير واضحة في التحديدات الفعلية بين الأعراق.

من الناحية التاريخية ، شغلت المجتمعات الزراعية مساحات من الأراضي في قاعدة جبل مره الخصب في وسط منطقة دارفور ، بينما تنتقل القبائل الرعوية بقطيعها موسمياً في جميع أنحاء المنطقة للرعي. وقد عززت أنماط الحركة هذه تركيبة اجتماعية من الترابط سهلت الاستقرار العام في المنطقة. وتعطل هذا البناء الاجتماعي في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، حيث فاقمت تدابير الإصلاح التي فرضتها الحكومة آثار فترة الجفاف المنتشرة في شمال أفريقيا. أدى الجفاف إلى تقليص مساحة الرعي المتاحة للرعاة ، مما أجبرهم على الانتقال إلى المناطق التي يشغلها المزارعون المستقرون. وقد أدى هذا التحرك إلى زيادة وتيرة المصادمات العنيفة بين المجموعتين فيما كانت تناضل من أجل الوصول إلى الأرض والحقوق. حاول الزعماء المحليون حل هذه النزاعات من خلال القنوات القبلية ، ومع ذلك فقد تم تقليصها بشكل كبير من قبل الأجندة السياسية لنظام نيميري. وقد تخطى الوضع بسرعة قدرة أساليب حل النزاعات التقليدية في دارفور.

وزاد من تفاقم الآثار الضارة للظروف البيئية في دارفور فترة التعريب في المنطقة. يمكن تتبع اتجاهات التفوق العربي في دارفور جزئياً إلى جهود الزعيم الليبي معمر القذافي ، الذي اقترح التوسع العربي في شمال أفريقيا في السبعينيات والثمانينيات. كما بدأت الأحداث السياسية في السودان في إضفاء الطابع الرسمي على التعريب في عام 1983 ، عندما بدأت حكومة نيميري في التحول عن أجندة علمانية نحو تطبيق الحكم السياسي الإسلامي. على الرغم من أن السكان في دارفور مسلمون في المقام الأول ، تختلف الممارسات على نطاق واسع بين الثقافات الرعوية والزراعة. فالمزارعون ، الذين عادة ما يعتبرون أنفسهم أفارقة ، أكثر ليبرالية في ممارساتهم وعاداتهم ، وغالبا ما ينظر إليهم على أنهم "أقل إسلاماً" من القبائل العربية. أدى تضافر التهميش والقتال القبلي إلى تعزيز الاستقطاب العرقي في دارفور ، حيث بدأت القبائل

تعرف نفسها على أنها إما أفريقية أو عربية متميزة. مع تدهور أساليب حل النزاعات القبلية ، أصبحت الأطراف المتميزة والمعارضة راسخة بشكل متزايد بين السكان.

وعلى الرغم من هجمات الميليشيات والأعمال العسكرية الحكومية التي حدثت طوال التسعينات ، كان الحدث الرئيسي قبل تصعيد الأزمة في دارفور هو هجوم المتمردين في أبريل 2003 على قاعدة حكومة السودان في مطار الفاشر ، مما أذل النظام المركزي وأظهر مدى تم تنظيم التمرد وامتلاك القدرات العسكرية. قبل عام 2003 ، قدمت الحكومة السودانية دعماً متقطعاً للميليشيات العربية في دارفور ، تهدف في المقام الأول إلى الحد من ظهور قواعد القوة المتنافسة في المناطق النائية من البلاد. وكانت الوحدات العسكرية السودانية حتى ذلك الوقت تعمل بشكل نادر في دارفور بطريقة متناسقة ، حيث كانت منشغلة بالعمليات ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب. في دارفور ما بعد عام 2003 ، بدلاً من تعزيز وحدات القوات المسلحة السودانية في المنطقة ، تابعت الخرطوم ما أطلق عليه "مكافحة التمرد بثمان رخيص". قامت الحكومة بتشكيل وتوسيع الميليشيات القبلية العربية ، الجنجويد. وسرعان ما أصبحت صياغة استراتيجية مكافحة التمرد رسمية في مجموعات مختلفة من غارات الجنجويد والقوات المسلحة السودانية والغارات الجوية التي كانت موجهة في العادة إلى القرى الأفريقية في جميع أنحاء دارفور.

لم يكن استقطاب العنف في دارفور محصوراً على القبائل الإفريقية ، بل وقع أيضاً بين المجتمعات البدوية والمدنية في المقام الأول ، حيث "كانت الحكومة الإسلامية الراديكالية متحالفة (نظرياً على الأقل) مع البدو الرحل ، وكان نظام الجبهة القومية الإسلامية ينظر إليها على أنها مفيدة. إن استخدام قوات الجنجويد كجزء من استراتيجية مكافحة التمرد في النظام أمر ذو قيمة مشكوك فيها ، حيث "ساعدت هجمات الجنجويد ومشاركة الحكومة المركزية في البداية المتمردين في الحصول على الأرضية الأخلاقية العالية". بعد أن قامت بتسليح الجنجويد لتعويض النقص في القدرة العسكرية في دارفور ، سيكون من الصعب للغاية نزع سلاحهم كجزء من عملية سلام. ويجب مراعاة مصالح الجنجويد أنفسهم في تحقيق أي نتيجة متفاوض عليها ، مما يوحي بانخفاض صافي في المواقف التوفيقية المحتملة للحكومة. ومع ذلك ، من خلال استخدام الميليشيات بالوكالة ، ازدادت الفعالية العسكرية الصافية للحكومة في دارفور.

وكما حدث في دراسة التصميم المؤسسي في الفجوة بين الشمال والجنوب ، يمكن اختزال الخلفية السياقية السابقة لدارفور إلى مجموعة أهداف موضوعية. ومرة أخرى ، يمكن تحقيق ست نتائج متميزة على الأقل ، على أساس تفاعل استراتيجيات التمرد للتعاون والانشقاق ، والاستراتيجيات الحكومية للتعاون ، والخيار المشترك ، والانشقاق. بالنسبة للتمرد ، فإن

الاستراتيجية التعاونية هي استراتيجية تتفق فيها فصائل المتمردين على أحكام وقف إطلاق النار وتوقف كفاحها المسلح. تعكس استراتيجية الانشقاق استمرار النزاع المسلح ضد القوات الحكومية ومليشيات الجنجويد. بالنسبة للحكومة ، تتضمن الاستراتيجية التعاونية التوصل إلى حل تفاوضي نحو تسوية تسمح بمزيد من تقرير المصير للقبائل المحلية في دارفور. تستلزم استراتيجية الانشقاق استمرار المعارضة المسلحة ضد التمرد. تتضمن استراتيجية الخيار المشترك الثالثة في دارفور تجنيد الميليشيات العربية المحلية للقيام بحرب بالوكالة ضد المتمردين. هذه الاستراتيجية الثالثة ، على الرغم من توظيفها بشكل متقطع على مدى العقدين الماضيين ، لم تصبح رسمية إلا منذ عام 2003. في دراسة استراتيجيات اللاعبين في لعبة ميادين متعددة في دارفور قبل وبعد عام 2003 ، يظهر تحول واضح في الأفضليات ، كما هو مبين في الجدول 8 أدناه.

عقلاني	حكومة	التمرد	النتيجة
تمرد- التمرد يقدم تنازلات - إتفاق السلام = غموض *حكومة - الحكومة تقدم تنازلات = السلطة	(5) ما بعد 2003 (3) ما قبل 2003	(4) ما بعد 2003 (3) ما قبل 2003	تعاون تعاون
تمرد - التمرد يفشل في المناورة من أجل السلام = تطهير عرقي *حكومة - الحكومة تحافظ على التحكم للتفويض = بقاء إقليمي	(6) ما بعد 2003 NA ما قبل 2003	(1) ما بعد 2003 NA ما قبل 2003	تعاون خيار مشترك
تمرد - التمرد لا يعارض القوات المسلحة = تبعية *حكومة - الحكومة تناضل من أجل السيطرة = باهظة الثمن	(4) قبل 2003 (4) ما بعد 2003	(3) ما بعد 2003 (1) ما قبل 2003	تعاون إنشقاق
تمرد - التمرد يقاتل من أجل الإقليم = تقرير المصير *حكومة الحكومة عملت على نزع سلاح الميليشيات = فقد السيطرة	(1) قبل 2003 (1) ما بعد 2003	(6) ما بعد 2003 (4) ما قبل 2003	انشقاق تعاون
تمرد - التمرد مقاتلة الحكومة بدعم الميليشيات = فوضى *حكومة - الحكومة تتفق الموارد علي الميليشيات = صرف نقدي	(3) ما بعد 2003 NA ما قبل 2003	(2) ما بعد 2003 NA ما قبل 2003	إنشقاق خيار مشترك
تمرد - التمرد يرفع أجنده الخاصة ضد الحكومة = حرب تقليدية *حكومة - الحكومة تناضل من أجل إعادة القوات = فقد التكتيك	(2) ما بعد 2003 (2) ما قبل 2003	(5) ما بعد 2003 (2) ما قبل 2003	إنشقاق إنشقاق
ملاحظة : القيم الاصلية التي تمت للاعبين وفقاً لكل النتائج (1-4) ما قبل 2003م و (1-6) ما بعد 2003م			

Table 8. Preferences in Sudan's Darfur

تم تحديد أولويات تفضيلات اللاعب في مرحلة ما بعد عام 2003 وتوزيعها بطريقة ترتيبية ، وهذه المرة في فواصل صحيحة كاملة من واحد إلى ستة. توضح اللعبة الناتجة من

شخصين إلى ثلاثة تطبيقات لعبة متداخلة من ساحات متعددة ، حيث تبنت الحكومة استراتيجية
ثلاثة منذ عام 2003 ، تصل في جوهرها إلى الخيار الداخلي المشترك للميليشيات العربية
للنهوض بأجندة الحكومة في دارفور . يتم تقديم مصفوفة هذه اللعبة في الجدول 9.

حكومة

		Government		
		تعاون Cooperate	خيار مشترك Co-opt	إنشقاق Defect
تعاون	تمرد	(4, 5)	(1, 6)	(3, 4)
	إنشقاق	(6, 1)	(2, 3)	(5, 2)

1/ إنخفاض الاقعات تقلل من مناسب المتمردين

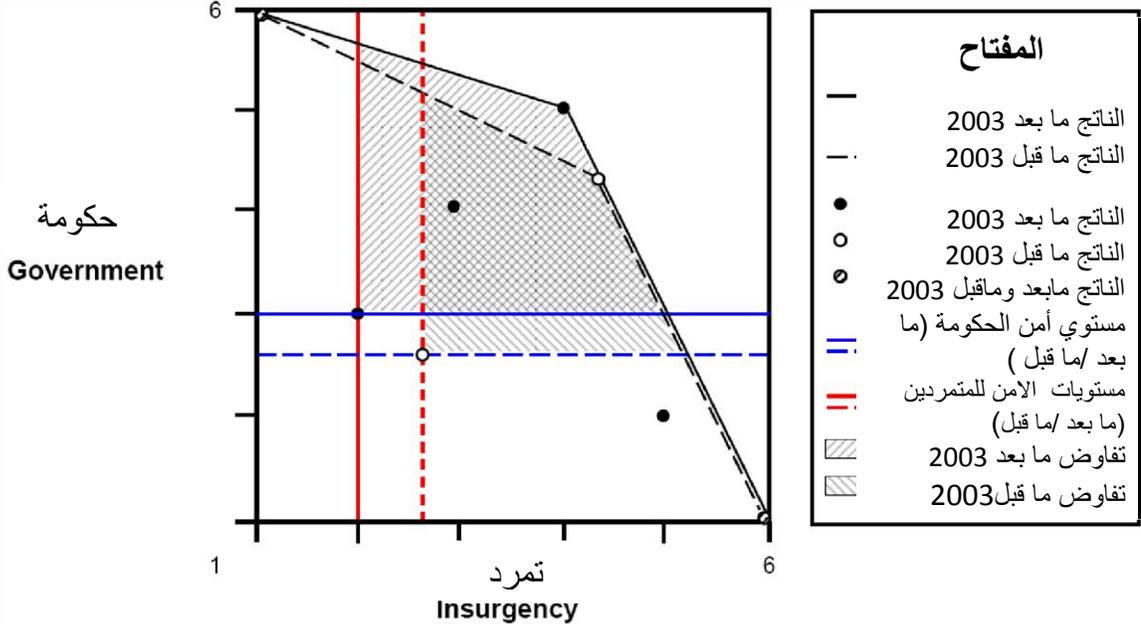
2/ رفع المكافأ إلى أعلى مستوي من ثابت الحكومة

Where: $T_1 > P_1 > R_1 > S_1 > U_2 > U_1$

$E_1 > R_2 > T_2 > E_2 > P_2 > S_2$

الجدول (9) المساحات المتعددة في دارفور السودانية

ان لعبة المساحة المتعددة في دارفور، كل لاعب لديه استراتيجيات مهيمنة. ويمثل التمرد
الفئات المهمشة المحرومة من أي ممارسة للعملية السياسية في السودان، فتكون إستراتيجية
مهيمنة لمواصلة التمرد المسلح. كما أن لحكومة تعوقها القيود اللوجستية في إسقاط القوات
العسكرية لإجراء عمليات مكافحة التمرد ، بينما في نفس الوقت تعارض بشدة التنازل عن
السلطة السياسية، وتمارس إستراتيجية التعاون المهيمنة على الميليشيات العربية المحلية
والجنجويد، والنتيجة هي صراع مستعصي على نحو متزايد، ولا يمكن التوصل إلى حل
تفاوضي له. ويعرض الشكل (10) أدناه صورة رسومية للعبة المساحة المتعددة في دارفور مرة
أخرى، يتم تحقيق نتائج ما قبل عام 2003 من 1 إلى 4 ومضاف إليها مع نتائج ما بعد عام
2003.



الشكل (10) مساحات متعددة في دارفور السودانية.

وعند مقارنة الشكل (8) ص 67 (مع الشكل (10) أعلاه، يصبح من الواضح أن النزاع في دارفور، قبل وبعد عام 2003، مثال على معضلة السجين. وفي كل فترة زمنية، يمكن التوصل إلى اتفاق مفيد للطرفين، إلا أنه يحول دون التهديد بالانشقاق من جانب واحد من الجانبين. ومن غير المرجح أن يتوقف عن القتال بينما يظل الطرف الآخر مسلحاً. وقد أدت إضافة إستراتيجية ثالثة من الخيارات المشتركة إلى تغيير توازن معضلة السجين لصالح الحكومة. كما تظهر المساحة المصاحبة القابلة للتداول انخفاضاً نسبياً في مستوى الأمن في التمرد، في حين تحسن مستوى الأمن في الحكومة. حتى فترة اتفاق سلام دارفور (DPA)) تعبر بوضوح عن التحيز المؤيد للحكومة الذي ينعكس في الجو التفاوضي المبين أعلاه.

يعاني التمرد من خلل يصعب تخفيفه. وقد أدت جداول الأعمال المختلفة جنباً إلى جنب مع الفصائل إلى منع أي طرف من تشكيل تحالف مهيم للتفاوض مع الحكومة. وقد صنف ذلك إلى موقف مفاوضي وحدوي محتمل من جانب الجماعات المتمردة. وبينما تمكن ميناوي من تشكيل ائتلاف للتفاوض مع الحكومة على اتفاق السلام في دارفور، كان يسيطر على هذا التحالف المسكون من الأطراف التي رفضت التوقيع على الاتفاق. ويمثل اتفاق دبا اتفاقاً بين الموقعين لا يعكس بدقة العلاقات المتنازع عليها على أرض الواقع. وعلى الجانب الآخر، فإن استخدام ميليشيات الجنجويد من قبل النظام في الخرطوم أضاف مجموعة إضافية من المصالح الخاصة إلى المعادلة. ولهذه الثروات تأثيراً صافياً أيضاً على زيادة النتائج غير المقبولة ذاتياً إلى الحد الأدنى للحكومة السودانية.

تطبيق نظرية اللعبة على السودان المعاصر يوضح كلا من التعقيد والطبيعة الدينامكية للحروب الداخلية. وفي حين يبدو أن النزاع في الجنوب بشكل سطحي قد تم حله من قبل اتفاق السلام الشامل، وإن المواقف الكامنة لكلا الجانبين تجعل من إمكانات اتفاق السلام الشامل حلاً دائماً ضعيفاً. ويشير الصراع الدائر في دارفور إلى إمكانية التوصل إلى حل محكم، إلا أن الاتجاه القوي للجانبين إلى اتباع أجندات أحادية الجانب جعل التعاون شبه مستحيل. وبالتالي فإن المفارقة الظاهرة للحروب الداخلية في السودان هي إلى حد كبير وجهة نظر. يساعد تطبيق إطار الألعاب المتداخلة في إعادة تركيز هذا المنظور؛ لتحسين إلقاء الضوء على فحص موضوعي لهذه الصراعات. وقد تكتسب استراتيجيات كلا الجانبين ميزة من ظهور التعاون، غير أن المسائل الأساسية المتعلقة بالتهميش السياسي وتخصيص الموارد لا تزال دون حل. يوفر التحليل النظري للألعاب إطاراً مفيداً يمكن من خلاله دراسة العلاقات الدينامكية للقضايا والجهات الفاعلة المشاركة في الحروب الداخلية للسودان. على الرغم من أن القيود المفروضة على نظرية الاختيار العقلاني تجعل هذا الفحص غير كامل، إلا أنه خطوة هامة ومضيئة تتجاوز الوصف النوعي البحت الذي يوفره تقييم الوضع النوعي. بعد توضيح العلاقات والاستراتيجيات من خلال عدسة سد الفجوة بين نظرية اللعبة، ((DSM))، وسيتم استخدام تحليل الشبكة من الإقليم الشمالي بجانب تحديد الجهات الفاعلة المعنية في الفصل الخامس.

رابعاً : طوبوغرافيا العلاقة

"وبطريقة أو بأخرى، فإنه من خلال هذه الشبكات، يصبح التفاعل على نطاق صغير مترجماً إلى أنماط واسعة النطاق، ويعود ذلك بدوره إلى مجموعات صغيرة". - مارك غرانوفيتز

أ. تحديد العوامل البشرية للنزاع:

قدم الفصل الرابع طريقة تحليلية للطبيعة غير المتجانسة للاعبين المتعارضين ووضحت الآثار الشاملة لتفاعلاتها. واستناداً إلى تطبيقات نظرية اللعبة، فإن هذا العنصر بالغ الأهمية لأنه يسمح بتمثيل الطبيعة الدينامكية للصراع. والقصد من الفصل الخامس هو الخوض بعمق في علاقات وتفاعلات اللاعبين داخل الصراعات التي تتقاتل داخل السودان. وستسمح هذه العملية بفهم أكثر دقة لما هو يشكل الصراعات في جنوب السودان ودارفور، فضلاً عن تقديم نظرة ثاقبة عن السبل الممكنة نحو تنفيذ حلول للصراعات.

وكثيراً ما تفسر النزاعات الداخلية القضايا التي تندرج ضمن السكان الأصليين ، على خلاف الصراعات العديدة بين الدول. تاريخياً نشأت هذه الأنواع من النزاعات بسبب التهميش أو الاختلافات الدينية أو العرقية أو السياسية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنمو قضايا أخرى

من الصراع المطول مع مرور الوقت حيث يتأثر السكان بالجهود المستمرة للجانبين المتحاربين. إن تحديد المواقف والتصورات تنشأ من فهم العوامل الإنسانية للنزاع. ويسمح نظام توبوغرافيا العلاقة بتحديد العوامل البشرية في مناطق النزاع قيد الدراسة. وتسمح هذه الدراسة بتقييم التكوين الاجتماعي، والقدرات (ASC)، (NT) ، وهي دراسة موجهة خصيصاً نحو التخلص من الجماعات المتمردة عند دمجها في مستوى متزايد من التفصيل في الحالة السودان.

تستخدم توبوغرافيا العلاقة مجموعة من الإثنوغرافيا، وتحليل الشبكات الاجتماعية، والارتباط الجغرافي المكاني لتحديد الأنماط في التفاعلات الاجتماعية لمنطقة محددة. تسعى توبوغرافيا العلاقة (NT) إلى رسم خريطة "المنتديات الاجتماعية أو البيئات التي تربط الناس معا" من أجل وصف الكون من العلاقات القائمة والمحتملة التي توجد داخل المجتمعات. ويتم ذلك من خلال عملية تحديد العلاقات التي تطورت داخل مجالات محددة، لتشمل المناطق والمجتمعات المحلية، استناداً إلى مفهوم الهويات المشتركة. ويمكن تعريف هذه الهويات المشتركة من خلال العوامل العائلية والقبلية والمحلية والعرقية والتعليمية والسياسية والدينية وغيرها. أما خارج العوامل النظرية والمفاهيمية والإيديولوجية، فإن للنزاع عناصر حقيقية وملموسة تقوم على الأرض. التكامل الجغرافي المكاني في عملية (NT) يسمح بالتصور من البيانات على الأرض المادية التي بدورها تسمح لتحديد و / أو ارتباط العوامل المادية التي قد تكون عارضة أو قابلة للنزاع.

ويسعى هذا الفصل إلى تعريف المشاركين وعلاقتهم على المستوى الكلي الاستراتيجي الذي يؤثر على الصراعات في السودان. وسيكون الهدف هو فهم العوامل التي تساهم في الثقة والنفوذ والسلطة بين المشاركين المعنيين في النزاع، مما يوفر إطاراً لتحليل الشبكات لهؤلاء المشاركين. وستسمح هذه المنهجية بإجراء دراسة وتقييم قابل للقياس للعوامل المؤثرة على القوات المتمردة والسكان الموجودين داخل مناطق النزاع في السودان. وستدمج المعلومات الناتجة عن هذا التحليل في الفصل السادس، الذي يربط النتائج تحليلياً من جميع الفصول السابقة ويحدد حتميات ونهج للصراعات والعملية المبينة في هذه الرسالة.

1. رأس المال الاجتماعي وكيف يؤثر على الثقة، والسلطة، والنفوذ

مفاهيم الثقة والسلطة والنفوذ هي دعائم أساسية للعلاقات الإنسانية. هذه المفاهيم موجودة في جميع الثقافات في جميع أنحاء العالم، وعادة، تختلف فقط في ما العوامل التي تحدها. وهناك مفهوم مفيد في فهم العلاقة بين الثقة والقوة والنفوذ هو فكرة رأس المال الاجتماعي. وفي حين تتباين الآراء والتعاريف تبايناً واسعاً، فمن المتفق عليه على نطاق واسع أن رأس المال الاجتماعي يحدده الأعراف والشبكات الاجتماعية التي تزيد من تعريف الثقة والتأثير في المجتمعات كما يعبر عنها تفسير منظمة الصحة العالمية التالي:

" ويشير [رأس المال الاجتماعي] إلى العمليات بين الناس التي تنشئ الشبكات والمعايير والثقة الاجتماعية وتسهل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة".

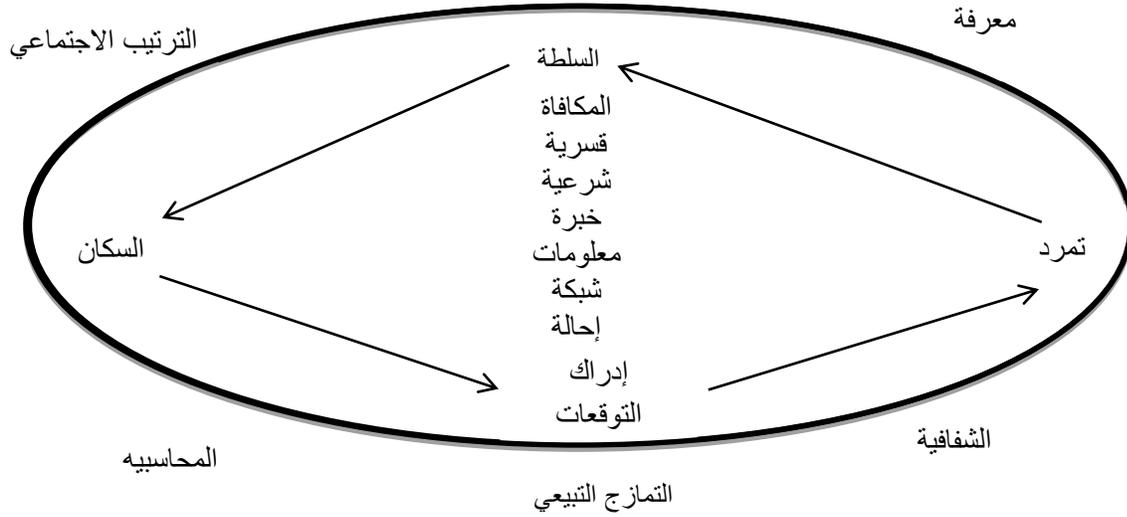
إنشاء رأس المال الاجتماعي من عدد لا يحصى من التفاعلات اليومية بين الناس، ويتجسد في هياكل مثل الجماعات المدنية والدينية، وعضوية الأسرة، والشبكات المجتمعية غير الرسمية، ومعايير التطوع والإيثار والثقة. وكلما كانت هذه الشبكات والمساندات أقوى، زاد احتمال تعاون أفراد المجتمع المحلي من أجل المنفعة المتبادلة. وهذه القواعد الاجتماعية هي الدعائم الأساسية للنفوذ والمعاملة بالمثل داخل الجماعات وفيما بينها. وكما كتب فرانسيس فوكوياما: "إن جميع أشكال الثقافة التقليدية - المجموعات الاجتماعية مثل القبائل والعشائر والجمعيات القروية والطوائف الدينية وما إلى ذلك - تستند إلى قواعد مشتركة وتستخدم هذه المعايير لتحقيق أهداف تعاونية" يلعب رأس المال الاجتماعي دوراً هاماً في دراسة الشبكات الاجتماعية لأنه يساعد على تحديد التفاعلات التي بين الأفراد والمجموعات فيما بينهم. هذا هو المفهوم من المعايير الاجتماعية على مستوى المجموعة والتنظيمية التي سيتم استخدامها لتشكيل الأساس لمستوى الدراسة المستخدمة في النصف الثاني من هذا الفصل.

ومن المبادئ الأساسية للتفاعل الإنساني التعبير عن الثقة بأنها "الإستراتيجية الحاسمة للتعامل مع مستقبل غير مؤكد ولا يمكن السيطرة عليه"؛ "الثقة هي رهان حول الإجراءات الطارئة المستقبلية للآخرين". الثقة والنفوذ يمكن أن يكونا في تحديد العلاقات بين الجهات الفاعلة. ويمثل التمرد على وجه الخصوص دراسة حالة مفيدة، حيث أن الخلل الذي أصاب المتمردين في القوة يقلل من استخدام الإكراه إلى أدنى حد كوسيلة للتأكيد على الثقة. وهكذا يصبح تطبيق نظرية الثقة الاجتماعية منهجية مناسبة لتقييم البنية الشبكية للفصائل المتمردة. إن الثقة تركز على ثلاثة أسس من الإدراك، وهي الوسائل التي يقيم الأفراد من خلالها "الثقة" للآخرين: "السمعة والأداء والمظهر". وهذه موجودة بدورها ضمن إطار "ثقافة الثقة"، يشار إليها بعبارة

"ثقافة الثقة" السياق الاجتماعي الذي هو سمة من سمات السكان. إن المساءلة المؤسسية والفردية، وخصائص الوضع، والالتزامات السابقة للفاعلين، تساعد على تحديد هذا السياق، ويمكن تحديدها من خلال الشروط الهيكلية التالية:

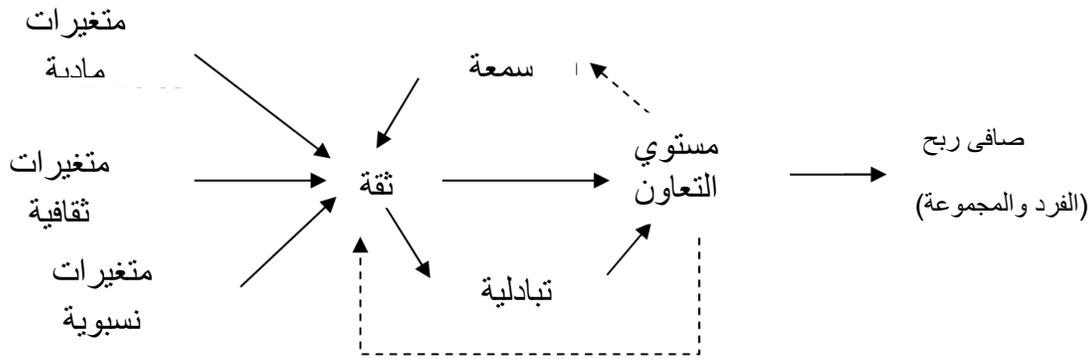
1. التماسك المعياري .
2. استقرار النظام الاجتماعي.
3. شفافية التنظيم الاجتماعي.
4. إمام البيئة .
5. مساءلة الأفراد والمؤسسات

ولكل من هذه الشروط تعبيرات محددة داخل نزاع المتمردين في السودان. وتشكل تعبيراتهم تصورات وتوقعات السكان المحليين، وتستمد بدورها أسس السلطة داخل الفصائل المتمردة. ويمكن أيضا أن تنقسم تلك القواعد إلى سبع فئات من القوة: المكافأة، القسرية، الشرعية، الخبرة، المعلومات، الإحالة، والشبكة. ويمكن التعبير عن سياق رأسمال الاجتماعي من حيث الثقة والسلطة والتأثير داخل النزاعات كما هو مبين في الشكل (11) أدناه. يسمح فهم مفاهيم الأطروحات بتركيز المزيد من جهود التحليل من خلال تحديد المكونات الرئيسية التي تشكل رأس المال الاجتماعي للمجتمع. ففي حالة التمرد، يسمح ذلك بفهم أفضل للعناصر والمكونات التي تسمح بعناصر المتمردين، أو تطويرها، أو التأثير عليها، أو النجاح أو الفشل في نهاية المطاف. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسمح لفهم المعاملة بالمثل التي يمكن توقعها بين أو داخل المنظمات التي تم تقييمها. عندما تستخدم في إطار تكرارية الهدف وهذا يسمح لصياغة قيم أكثر دقة للاعبين في تقييمات اللعبة النظري في الفصل الرابع، وخاصة من حيث الاستراتيجيات غير التعاونية



الشكل 11 - رأس المال الاجتماعي

ويمكن أيضا أن تكون علاقات القوة والمفاهيم الشعبية كما هو موضح أعلاه أكثر تفصيلا لتوضيح عملية تكرارية من التفاعلات الاجتماعية. وتستخدم المتغيرات المحددة كمدجات لخلق نسيج ديناميكي يؤدي في نهاية المطاف إلى فائدة متوقعة للمجموعة أو الفرد الذي يجري فحصه. ويبين الشكل 12 أدناه كيفية تنفيذ هذه العملية في العضلات الاجتماعية.



الشكل (12): ردود الفعل في العضلات الاجتماعية المتكررة.

ومن المهم أن نفهم أن التأثير لا يتطلب دائماً تفاعلاً مباشراً. وقد أظهرت الأبحاث المتعلقة بالنفوذ الاجتماعي أن "النفوذ لا يتطلب التفاعل وجها لوجه؛ والواقع أن الشرط المسبق الوحيد

للفوز الاجتماعي هو المعلومات (التي تتيح المقارنة الاجتماعية) حول مواقف أو سلوكيات الجهات الفاعلة الأخرى". وتوفر الدراسات الإثنوغرافية وتحليل الشبكات الاجتماعية للباحثين الوسائل التي تحدد بها العلاقات التي توفر التفاعلات وتدفق المعلومات الفكرة ضمن مجتمع أو جماعة أو منظمة.

2. تحليل الشبكات الاجتماعية والإثنوغرافية:

يعتبر تحليل الشبكات الاجتماعية وإثنوغرافيا دراسة نوعية وكمية للتفاعلات الاجتماعية البشرية المستخدمة في مجالات الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.

وتحاول الدراسات الإثنوغرافية توفير فهم شامل للبيئة الاجتماعية البشرية، ومن ثم فإن هذا الفهم السياقي يوفر الأساس لتحليل الشبكات الاجتماعية البشرية الموجودة داخل المجتمعات. استخدام علم الإثنوغرافيا كجزء من أجنبياً إلى جنب مع نظرية الشبكة الموجود في المجال الأنثروبولوجي الاجتماعي.

إن تحليل الشبكات الاجتماعية (SNA) هو منظور بحثي كانت بداياته في دراسات الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ومنذ ذلك الحين تم تطبيقه في العديد من المجالات البحثية المتنوعة. تركز النظرية الأساسية لنظام الحسابات القومية على العلاقات بين الكيانات؛ من أجل تحديد بنية اجتماعية موجودة داخل المجتمع. وتكون هذه الكيانات والمعروفة بإسم الجهات الفاعلة، والرؤوس في نظام الحسابات القومية، أشخاصاً، أماكن، مجموعات، منظمات، إلخ. تختلف هذه المنهجية عن العديد من تطبيقات العلوم الاجتماعية التقليدية التي تركز على سمات وسلوك الكيانات الفردية. ويصنف باحثو معهد البترول الدولي ستانلي واسرمان وكاثرين فاوست مبادئ نظام الحسابات القومية الأساسي على النحو التالي: الروابط العلاقتية (الروابط) بين الجهات الفاعلة هي قنوات لنقل أو "تدفق" الموارد (المواد أو المواد غير المادية) وينظر إلى الجهات الفاعلة وأعمالها على أنها تعتمد على بعضها البعض بدلاً من الوحدات المستقلة. تنظر نماذج الشبكات التي تركز على الأفراد إلى البيئة الهيكلية للشبكة، وتوفر فرصاً أو قيوداً على العمل الفردي. تصور نماذج الشبكات البنية (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما إلى ذلك) كنماذج دائمة للعلاقات بين الجهات الفاعلة.

تعتمد الجهات الفاعلة وأعمالها على بعضها البعض، بدلاً من الوحدات المستقلة. وتعد الروابط العلاقتية (الروابط) بين الجهات الفاعلة هي قنوات لنقل أو "تدفق" الموارد (المواد أو المواد غير المادية). وترتكز نماذج الشبكات على الأفراد، و تنظر إلى البيئة الهيكلية للشبكة على أنها توفر فرصاً أو قيوداً على العمل الفردي. تصور نماذج الشبكات البنية (الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية وما إلى ذلك) كنماذج دائمة للعلاقات بين الجهات الفاعلة. وتحدد العلاقات البنية والسيناريو الناتج عن الشبكة. و من الأمثلة على الروابط الروابط المادية : الجمعيات ، وتدفق المعلومات ، والحركة ، والاتصال المادي ، والعلاقات الرسمية وغير الرسمية ، والعلاقات البيولوجية. و تساعد المعرفة والفهم لهذه الروابط على تفسير السلوك الذي لا يمكن تفسيره إذا كان التركيز على الكيان. ويتم تقييم هذه الروابط كمياً ونوعياً من حيث إتجاه العلاقة أو المعاملة ، والقوة ، والوزن. حيث تم إستكشاف اثنين من نقاط القوة العامة في هذه الدراسة من حيث ضعيفة وقوية. فالعلاقات القوية هي: الروابط التي يوجد فيها إتصال تفاعلي مباشر بين الممثلين ، مثل العلاقة بين صديقين حميمين. ام العلاقات الضعيفة فهي: تلك العلاقات التي يمكن وصفها بأنها أقل رسمية من الاتصالات المباشرة. ومثال على ذلك العلاقات بين شخصين فقط من الاقارب. وكثيراً ما يتم التغاضي عن العلاقات الضعيفة في نظام الحسابات القومية لأنها لا تدل في بعض الأحيان على أهميتها، وغالباً ما تكون صعبة التحديد في ظاهرها . وقد تم تحديد أهمية هذه العلاقات من قبل بيتر بلاو "تميل العلاقات الحميمة إلى أن تقتصر على الدوائر الاجتماعية الصغيرة والمغلقة. يقومون بتقسيم المجتمع إلى مجموعات صغيرة. يعتمد دمج هذه المجموعات في المجتمع على علاقات الناس الضعيفة ، وليس علاقاتهم القوية ، لأن الروابط الاجتماعية الضعيفة تمتد إلى ما وراء الدوائر الحميمة، وتؤسس الروابط بين الجماعات التي يعتمد عليها التكامل الاجتماعي الكلي. تعتبر العلاقات الضعيفة ذات أهمية بالغة لأنشطة الجماعات المتمردة" قوة العلاقات الضعيفة". ومن خلال هذه الروابط ، تحشد الجماعات المتمردة الدعم لأنشطتها ، خاصة خلال فترات التوسع. وتشمل أمثلة هذه العلاقات القبائل والعشائر والانتساب الإقليمي والارتباط السياسي ، إلخ.

ان نظام الحسابات القومية يسهل تحديد قواعد القوة الحقيقية والمحتملة داخل المنظمات".

المركزية هي مفهوم واحد لنظام الحسابات القومية الذي يسمح بهذا التحديد. وتسعى الطرق المختلفة للتقييم المركزي إلى إبراز أهمية الكيان داخل شبكته من خلال فحص عدد و أو قوة أو اتجاه العلاقات التي تربط الكيان مقارنة بالكيانات الأخرى داخل الشبكة. وقد أثبت جوزيف غالاسكوفيتش والذي وجد أن الموارد التنظيمية قوة مفهوم المركزية في داخل المنظمات، لا تحدد بالضرورة قاعدة السلطة في المنظمة ، ولكن مستوى الموارد التي يمكن تعبئتها من خلال العلاقات الاجتماعية أو بعبارة أخرى "في متناول اليد" الشبكة. وتعتبر الجهات الفاعلة المركزية وبسبب روابطها ، أكثر قدرة على حشد الموارد.

ويعد دور المجموعات داخل المؤسسة خاصة هامة يمكن أن تحديد مع نظام الحسابات القومية. تعرف الجماعة بأنها "مجموعة فرعية من النقاط التي يرتبط فيها كل زوج من النقاط المحتملة

مباشرة بخط [يُعرّف على أنه علاقة في خط اجتماعي] ولا توجد جماعة في أي زمرة أخرى". ويمكن القول بأنه توجد جماعة لكل شخص لديه علاقة مع الآخرين في المجموعة، وهذا أكثر أجزاء الشبكة كثافة.

ويرى الباحثون انترباط العلاقات الاجتماعية غير الرسمية بين الناس بتجمعات فرعية متماسكة لها قواعدها الخاصة وقيمها وتوجهاتها وثقافتها الفرعية ، والتي قد تتعارض مع الهياكل الاجتماعية الرسمية أو الرئيسية. وكانت هذه المجموعات والتي تم الاعتراف بوجودها على نطاق واسع في الحياة اليومية، تربطها مصادر الهوية الشخصية والشعور بالانتماء، الذي يستخدمه الناس لوصف عالمهم الاجتماعي. وهناك مفهوم مماثل ولكنه لا يقل أهمية عن المجموعات هو الفصائل. في حين يتم تعريف من قبل كل فاعل له نفس العلاقات مع بعضها البعض ، فالفصائل لديها علاقات متشابهة وبالتالي تكون مجموعات من الجهات الفاعلة أقل من المجموعات. وكما أوضحت الفصول السابقة ، فإن الصراع داخل الدول أن تلعب دوراً حاسماً في عملية التفاوض والتسوية ، سواء أكان مشاركين أم فاعلين . ويتيح تحديد الفصائل مشاركة أكثر تركيزاً من الجهات الفاعلة التي تعمل أو يحتمل أن تعمل معا. يمكن تحديد الحقائق من خلال عملية تسمى (نظام الحسابات القومية) ، وهو مفهوم الذي يسمح للكشف عن الهياكل والتماسك داخل شبكة من خلال تجميع الجهات الفاعلة في مجموعات وتحليل علاقات هذه العُقد مع بعضها البعض.

ب / إستراتيجية علاقة الطبوغرافيا (التضاريس) في السودان:

تبين الأقسام السابقة في هذا الفصل أهمية علاقة الطبوغرافيا (التضاريس) في تحليل التركيبة الاجتماعية والجغرافية للجماعات والمنظمات. وسوف يبين في هذا القسم علاقة الطبوغرافيا لدراسة حالتين للصراع في السودان . ويعتبر التمازج بين السكان هو احدى المكونات الرئيسية في الصراع الداخلية كما ورد ذكره في الفصول السابقة وستفصي عملية علاقة الطبوغرافيا لتعريف هذه التمازجات.

1: جغرافيا السودان

إن السودان دولة غنية بالتنوع و هذا ما تم توضحه في الفصل الثالث. حيث يوجد عاملان رئيسيان يؤثران على تطور الثقافات في السودان هما: الأرض والدين. فقد كان لإختلاف الأديان في السودان تأثيراً عميقاً على خلق فجوة بين جنوب السودان وبقية السودان. وقد نشأت الطبيعة الثنائية للدين في السودان عندما وصل التوسع السريع للإسلام عبر شمال أفريقيا في أوائل القرن الأول الهجري إلى الجنوب، فقاوم السكان الأصليون ولمدة قرن تقريباً هذا الغزو

العربي الذي اعتنق الدين، إلى أن استقر إنقسام الديانات في نهاية المطاف على طول المنطقة التي أصبحت الآن تفصل جنوب السودان عن شماله. وقد ساعد الغزو البريطاني والحكم الإستعماري اللاحق على إضفاء الطابع الرسمي على "الحدود" الفاصلة بين أجزائه، وقد ساعدت هذه العلاقة الثنائية على تأصيل سكان جنوب السودان عموماً والذين يعرفون أنفسهم بأنهم أفارقة، وكفاحهم كأفارقة ومسيحيين ووثنيين ضد المسلمين و العرب. وهذا في تناقض واضح مع منطقة دارفور حيث غالبية السكان مسلمون.

اما العامل الثاني الذي شكل المجتمعات وعلاقتها في السودان باعتباره أكبر بلد في أفريقيا، هو التضاريس والمناخ. تشمل التضاريس والمناخ تقريباً وكل الملامح الجغرافية التي تتصف بها القارة الأفريقية، من صحارى الشمال القاحلة إلى الغابات المطيرة المدارية في الجنوب . فالسودان بصفة عامة، عبارة عن سهل كبير تحيط جوانبه الثلاثة الجبال ويقطعه نهر النيل، ويمكن تقسيمه إلى ست مناطق شبة مختلفة: شمال السودان، شرق السودان، السهول الطينية الوسطى، والسهول الطينية الجنوبية، وغرب السودان، وهضبة جبل حديد.

وعموماً فالجزء الشمالي من البلاد، الذي يقع بين الحدود المصرية والخرطوم عبارة عن صحراء واسعة مفتوحة، يقسمها نهر النيل الى قسمين. هما: الصحروان النوبية والليبية، وهما قليلتا الأمطار، ويسكنهما عدد قليل جداً من الرعاة الرحل. ويوفر وادي النيل الأرض المستدامة الوحيدة، حيث يقطنها تقريباً جميع سكان هذه المنطقة، فيما ينقسم شرق السودان ما بين الصحراء وشبه الصحراء، ويمتد من البحر الأحمر إلى مدينة كسلا تقريباً. وتمتد جبال البحر الأحمر في الجزء الشمالي الى مصر، وهي جبال جافة ومنخفضة، وهي موطن لشعب البجا. توفر الأرض جنوب جبال البحر الأحمر المراعي الموسمية الجيدة للماشية، وتصبح أكثر خصوبة عندما تتجة تدريجياً نحو الجنوب، حيث تدفق الأنهار والجداول في وادي نهر النيل. تمتد السهول الطينية الوسطى من الخرطوم جنوباً إلى جبال النوبة، وشرقاً إلى إثيوبيا، ويحدها النيل الأزرق والأبيض أثناء تدفقهما إلى الملتقى في الخرطوم. وتوفر المنطقة ذات التلال الدائرية الأراضي الخصبة نتيجة لفيضان حوض نهر النيل، وتعتبر العمود الفقري للإقتصاد الزراعي السوداني.

يظهر التغير الكبير في التضاريس والمناخ في منطقة جنوب السودان، وقد ساعدت هذه الجزئية على تفاقم عزلته عن بقية السودان. تمتد السهول الطينية الجنوبية الى جمهورية أفريقيا الوسطى عبر الحدود الجنوبية الشرقية للسودان. وهذا العدد من البحيرات الدائمة والموسمية الكبيرة يعد واحدة من أكبر المستنقعات في العالم، تاريخياً امتدت الحدود الطبيعية وتحتوي هذه المنطقة أيضاً على جزء كبير من احتياطي النفط للسودان (انظر الشكل 7 في الفصل

الثالث) يؤدي هذا الإتساع في المنطقة الى منطقة تعرف باسم هضبة جبل حديد. وترتفع هذه الهضبة إلى الجنوب الشرقي والجنوب الغربي من حوض نهر النيل، حيث تحدث التضاريس تغيراً من الصحراء والسهول إلى الغابات المطيرة المدارية التي تمتد إلى الدول المجاورة في الجنوب. ويعيش معظم سكان جنوب السودان في هذه المنطقة.

يتكون غرب السودان من دارفور وكردفان. تقع كردفان جغرافياً في وسط البلاد، حيث ترتفع سهول غرب السودان لتكون منطقة من التلال على شكل قبة تنحدر الى السهول الممتدة شرقاً وإلى جبال النوبة في الجنوب. تتغير المنطقة موسمياً، من الخصوبة خلال موسم الأمطار، إلى الجفاف خلال الفترة المتبقية من العام. تعرف هذه المنطقة بإنتاج الصمغ العربي، وهو محصول مدر لدخل للحكومة السودانية. تلى هذه المنطقة دارفور التي تحتل الحافة الغربية من السودان ، وهي تقريباً بحجم تكساس أو فرنسا. ويسطر جبل مرة البركاني على المنطقة الوسطى، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق بيئية متنوعة، يحدد كل منها نمط حياة السكان. تعتبر شمال وشرق دارفور من المناطق شبه الصحراوية و شبه المستوية نسبياً، وليس بها مصادر مياه سطحية دائمة. المنطقة الوسطى من دارفور وهي المهيمنة تقع غرب جبل مرة. وقد وفرت الأمطار الموسمية تاريخياً نظام تصريف المياه في المرتفعات الدنيا لجبل مرة ظروفاً جيدة للرعي وزراعة المحاصيل على طول المرتفعات العليا.

اما المنطقة الجنوبية من دارفور فهي سهل منحدر، يتوفر فيه الكثير من مصادر المياه عن أجزاء أخرى من دارفور، مما جعلها تاريخياً مناسبة للأنشطة الرعوية.

قائمة بالمصطلحات وإختصاراتها

ARFWS	تحالف قوى الثورة لغرب السودان
AU	الإتحاد الإفريقي
AMIS	بعثة الإتحاد الإفريقي في السودان
BC	مؤتمر البجا
CPA	إتفاقية السلام الشامل 2005
DCM	نموذج الصراع الديناميكي
DIME	المعلومات الدبلوماسية العسكرية الإقتصادية
DPA	إتفاقية سلام دارفور 2006
FL	الأسود الحرة
G19	المجموعة 19
GNU	حكومة الوحدة الوطنية
GoSS	حكومة جنوب السودان
GSLM	حركة تحرير السودان الكبرى
DPA	تفاقية سلام دارفور 2006
IGAD	السلطة الحكومية الدولية للتنمية
JEM	حركة العدل والمساواة
JEM/EC	حركة العدل والمساواة . القيادة الشرقية
JEM/PW	حركة العدل والمساواة . جناح السلام
LRA	(جيش الرب (يوغندا
NCP	حزب المؤتمر الوطني
NDA	تحالف الدفاع الوطني
NIF	الجبهة الإسلامية القومية
NMRD	الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية
NRF	جبهة الخلاص الوطني
NSF	جبهة الإنقاذ الوطني

NT	طبوغرافيا العلاقة
PFF	قوى الجبهة التحررية
PMESII	البنية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية السياسية
QSE	تقدير الوضع النوعي
SAF	قوات الدفاع السودانية
SFDA	الجبهة الديمقراطية للسودان الفدرالي
SLM/A	جيش حركة تحرير السودان
SLA/AS	جيش تحرير السودان جناح عبد الشافي
SLA/AWN	جيش تحرير السودان . جناح عبد الواحد نور
SLA/FW	جيش تحرير السودان /الإرادة الحرة
SLA/JN	جيش تحرير السودان /جناح جار النبي
SLA/KAC	جيش تحرير السودان /قيادة خميس عبدالله
SLA/MM	جيش تحرير السودان /مني مناوي
SLA/UC	جيش تحرير السودان /قيادة الوحدة
SPLM/A	حركة التحريرالشعبية السودانية /الجيش
SSLM	حركة تحرير جنوب السودان
UFLD	لجبهة المتحدة للتحرير والتنمية